وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمـــد خيضر – بســـكرة –
كليـــة العلـــوم الإنســـانية والاجـــتماعية– قطب شتمة–
قـــســـم العـــــلـــوم الإنسانية
شـــعبـــة التاريخ

عنوان المذكرة

أزمة صائفة 1962 بالجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:
نوال بن عيسى

إشراف أ.الدكتور:
علي أجقو

السنة الجامعية: 2014/2013

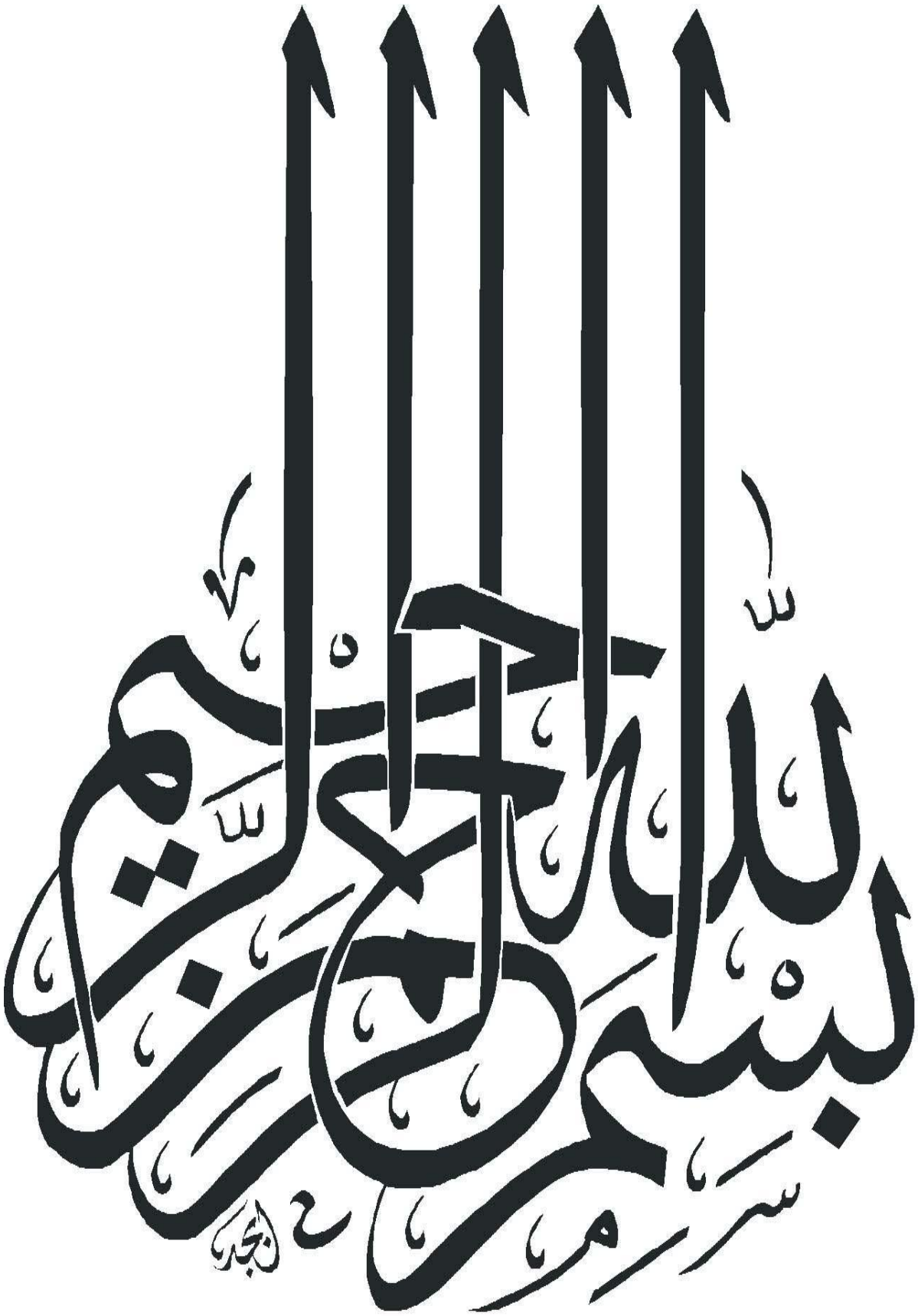
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

"يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية

فادخلي في عبادي و ادخلي جنتي"

صدق الله العظيم

بكلمات مكسورة، بمفردات عصية على القلم

أمام تعطل لغة الكلام

يا عزيزا ذهبت و تركتنا

وحلقت بعيدا عن أرضنا

عيوننا أمطرتك دموعا

...لن ننساك طالما بقي نبض في قلوبنا

...ربنا ...هذا قدرنا ..

فاغفر لآخانا رشاد لطرش

و أنر قبره نورا

يا ربنا

فقيدنا

...سيظل ...

إهداء:

إلى من هدر دمه وهو في عز شبابه

إلى من أخذه مني القدر

جدي ، عمي

إلى من هيبتها باقية طول العمر جدتي

إلى أغلى ما في الوجود أمي وأبي

إلى بلسم الحياة إخوتي (محمد الصالح،طارق)

وأخواتي (إلهام،أمينة)

إلى نبع الحنان عبد اللطيف

إلى قرة عيني محمد علاء الدين

إلى من يحلو لي بهم اللقاء صديقاتي

أهدي ثمرة جهدي

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والعرفان والاحترام

بعد شكر الله سبحانه وتعالى

إلى كل من لم يتوانى في تقديم يد العون لي

وتذليل كل عسير في طريقي.

أستاذ الفاضل علي آجقو لك منا كل الثناء والتقدير

بعدد قطرات المطر ، وألوان الزهر ، وشذى العطر

على جهودك الثمينة والقيمة

إلى من أعطى...وأجزل بعطائه علما وثقافة،

إلى من ضحى بوقته وجهده ..ونال ثمار تعبه

.لك أستاذنا الغالي بلقاسم ميسوم كل الشكر والتقدير

على جهودك القيّمة

جميل أن يضع الإنسان هدفا في حياته

والأجمل أن يثمر هذا الهدف طموحا يساوي طموحك..
لذا تستحقين منا كل عبارات الشكر،

بعدد ألوان الزهر، وقطرات المطر

.لكي أستاذتنا الغالية شلبي شهرزاد كل الشكر والتقدير

على جهودك القيّمة

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: جذور أزمة صائفة 1962.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام(1956)

المبحث الثاني : إجتماع القاهرة (20 إلى 28 أوت 1957)

المبحث الثالث: إجتماع تونس (11 أوت إلى 9 نوفمبر 1959)

المبحث الرابع : إجتماعات طرابلس من (1959 إلى 1962)

أولا: إجتماع طرابلس الأول (16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960)

ثانيا : إجتماع طرابلس الثاني (من 9 إلى 29 أوت 1961)

ثالثا: إجتماع طرابلس الثالث والرابع (22 فيفري إلى 19 مارس 1962)

الفصل الثاني : أزمة صيف 1962 وبداية التصادم .

المبحث الأول أطراف الأزمة وأسبابها .

أولا : أطراف الأزمة

ثانيا: أسباب الأزمة

المبحث الثاني : إنفجار الأزمة

أولا : اجتماع زمورة (24-25 جوان 1962)

ثانيا : التصادم المسلح

المبحث الثالث : إنفراج الأزمة ونتائجها

أولا : إنتخابات 20 سبتمبر 1962

ثانيا : نتائج أزمة صيف 1962

استنتاج

قائمة المراجع.

الملاحق.

مقدمة

يعتبر الصراع أمرا طبيعيا في حياة المجتمعات بصفة عامة وأكبر من الطبيعي في الحياة السياسية ؛وينطبق هذا على حالة مواجهة مجتمع ما أو أمة لعدو خارجي مثلما هو الأمر للجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي من دخوله الى خروجه من ارض الوطن وذلك بفضل القوة السياسية والعسكرية الجزائرية المتمثلة في جبهة وجيش التحرير الوطنيين ما بين 1954-1962؛ وعرفت هذه الفترة بدورها عدة صراعات داخل الثورة الجزائرية تمثلت في الصراع بين العسكري والسياسي من جهة والصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى .وعادة ما ترد جذور هذين الصراعين إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري .مما أدى إلى رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات ونشوب الصراع بين القادة السياسيين الذي انتهى بخطف طائرة الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956.هذا الحدث الهام الذي أبعد شبح الانشقاق والتآكل بين الثوار؛ لكن برز صراع آخر إلى السطح بين العسكريين والسياسيين الباءات الثلاث وعبان رمضان ورغم اغتيال هذا الأخير في 1957 إلا أن الصراع بقي مستمرا وبحدة أكبر بين الطرفين ويعد هذا الصراع أبرزها والذي كان بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سواء عندما كانت بقيادة فرحات عباس أو بن يوسف بن خدة فيما بعد .وقد أفضى الصراع الى ما يعرف بأزمة صائفة 1962 بالجزائر والتي كادت أن تدخل الجزائر المستقلة حديثا في حرب أهلية طويلة وتحولها إلى كونغو ثانية في إفريقيا .لولا تعقل بعض رجالات الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة .لكن هذه الأزمة وضعت الدولة الفتية على سكة غير سليمة لازال المجتمع الجزائري يعاني من آثارها الوخيمة إلى حد اليوم

أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على أزمة صائفة 1962 والتي شكلت منعرجا خطيرا في مسار الثورة الجزائرية مازالت آثارها تشهدها الجزائر ليومنا هذا .

- كما تهدف إلى الوقوف عند خلفيات الصراع السياسي الذي انتهى به المطاف إلى صراع عسكري بين الإخوة وأهم التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي والداخلي.

- معرفة إن كانت الأحداث التي شهدتها صائفة 1962 فعلا صححت مسار الثورة الجزائرية وعادت به وفقا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 .

-إبراز مرحلة من المراحل التاريخية للثورة الجزائرية بإيجابياتها وسلبياتها

دوافع اختيار الموضوع :

-الرغبة الذاتية في دراسة تاريخ الجزائر الوطن الحبيب وإبراز أهم القضايا التنظيمية المتعلقة بتاريخ الجزائر ، أما عن الجانب الموضوعي ندرة الدراسات السابقة حول موضوع أزمة صائفة 1962، وابراز مدى التضحية الكبيرة التي قدمها قادة ومفجري الثورة من أجل الدولة الجزائرية الفتية .

إشكالية البحث :

إن موضوع "أزمة صائفة 1962 بالجزائر "يعد على جانب كبير من الأهمية فهو يطرح إشكالية مركزية هدفها معرفة تطور الصراع داخل الثورة الجزائرية وتفاقمه ليصل إلى حد الصراع بين قادة الثورة على السلطة وما نتج عن ذلك خاصة في جانب بناء الدولة.

ولإزالة الغموض عما تخفيه هذه المرحلة في طياتها من حقائق تاريخية نطرح التساؤلات التالية:

- كيف بدأ الانشقاق في صفوف الثوريين؟
- ما طبيعة الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ؟
- ماهي القطرة التي أفاضت الكأس لانفجار أزمة صيف 1962 ؟
- كيف انتهت هذه الأزمة وماهي النتائج المترتبة عنها؟

المنهج:

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع تم إتباع المنهج التاريخي الوصفي الملائم لطبيعة الأحداث وذلك بتتبعها بطريقة وصفية كرونولوجية بداية من جذور الأزمة إلى نتائجها ،والمنهج التحليلي الذي يعتمد على رصد و تتبع الأحداث ثم تحليلها تحليلا موضوعيا قصد الوصول إلى معرفة أسبابها وتوضيح حقيقتها وما خلفته من آثار .

أهم مصادر البحث ومراجعه:

كمحاولة للوصول إلى جوانب شاملة من الإشكالية المطروحة اعتمدت على عدة مصادر ومراجع أهمها:

-مذكرات الشخصيات التي كانت طرفا بارزا في الأحداث أو عاصرتها، اذكر على سبيل المثال مذكرات الرائد لخضر بورقعة، وعلي كافي ،والشاذلي بن جديد...وغيرها.

-الكتابات الجزائرية ككتابات محمد حربي , منها كتاب جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع الذي أفادني بشكل كبير أيضا الطاهر الزبيري "نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري" ورابح لونيسي حول الصراع بين السياسيين والعسكريين ودائما لا تغيب المصادر والمراجع باللغة الفرنسية أهمها كانت علي هارون وفرحات عباس ويوسف بن خدة....

خطة البحث:

للإلمام بموضوع البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا خطة البحث إلى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان جذور أزمة صائفة 1962 وتم تقسيمه إلى أربع مباحث تناولنا في أولها الحديث عن مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956 وقوفا عند

قراراته التي كانت لنواة تشكيل المجلس الوطني للثورة الذي له دور في تطور الأحداث على إعتباره أنه شكل البذور الأولى لأزمة صائفة 1962 ، أما المبحث الثاني فمن خلاله حاولنا التطرق إلى اجتماع عقده المجلس الوطني للثورة وهو اجتماع القاهرة 1957 وقوفا عند قراراته لنتطرق في المبحث الثالث إلى الحديث عن اجتماع العقداء العشر في تونس الذي كان له دور في وضع ميكانيزمات مضبوطة لمواثيق جبهة التحرير الوطني ،وجاء في المبحث الرابع عرض للاجتماعات التي عقدت بليبيا أو ما عرفت باجتماعات طرابلس خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1962 والتي كان لها دورا كبيرا في التطور السريع للأحداث ، وزيادة تبلور الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة في الخارج قبل أن ينتقل إلى صدام عسكري بالداخل .

الفصل الثاني أدرج الفصل الثاني تحت عنوان أزمة صيف 1962 وبداية التصادم المسلح والذي قسم إلى ثلاث مباحث عالجنا في المبحث الأول أسباب أزمة الصائفة بداية من الخلافات التي كانت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان متطرقين للتعريف بجميع الأطراف التي كان لها دور في تطور الأزمة من صراع سياسي إلى صدام مسلح ونخص بالذكر جماعة تلمسان (وجدة) وجماعة تيزي وزو ، وفي المبحث الثاني درسنا فيه كيفية انفجار الأزمة وقوفا عند اجتماع زمورة المنعقد بتاريخ 24-25 جوان 1962 القطرة التي أفاضت الكأس وجعلت الصراع ينتقل من صراع سياسي إلى صدام مسلح أو ما اصطلح على تسميته "صراع الإخوة"، وبعد دراستنا أزمة صائفة 1962 جذورها ، أسبابها،انفجارها،تناولنا في المبحث الثالث النتائج المترتبة عنها.

الفصل الأول

الفصل الأول: جذور أزمة صائفة 1962

المبحث الأول : مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

أولا: ظروف انعقاده:

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح ، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، كما تبلورت خلاله إستراتيجية عبان رمضان القائمة على توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار عليه، وهي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر، الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر[1].

وقد عرفت الثورة التحريرية قبل انعقاد المؤتمر سلسلة من العسكرية والسياسية سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي، وانتشار أخبار الثورة في الخارج والداخل عبر إذاعة صوت العرب في القاهرة، وتوزيع بيان أول نوفمبر ونداء جيش التحرير في مختلف أرجاء البلاد، بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية في اتخاذ سلسلة من الإجراءات منها حظر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ظنا منها أنه المسؤول الحقيقي عن أحداث أول نوفمبر على الرغم من تعدد مصالح أمنها من مخابرات، وشرطة قضائية، وشرطة استعلامات عامة، ودورها إضافة غلى المصلحة الخاصة للاستعلامات السياسية ومصلحة الاتصالات الإفريقية.حيث لم تتعرف على المخططين الحقيقيين للثورة، ولا عن كيفية اندلاعها وذلك للسرية التي امتاز بهام فجروا الثورة[2] .

كما قامت بحملة اعتقالات واسعة مست على الخصوص أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب كما زادت الحكومة الفرنسية من عدد جيوشها من ثمانية وأربعين ألف عسكري إلى ستة وخمسين ألف، وبدا الجنرال "جيل" في تطبيق ما سماه "عمليات التطهير" وأطلق أسما على عملياته كعادة

---

[1]- الهادي درواز ، **الولاية السيادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962**، دار هومة ، الجزائر ،2009 ، ص ص(126-127)

[2]- أزغيدي محمد لحسن ،**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 1962** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 73

المستعمرين فسماها "عملية الفلاقة "وهو الاسم الذي شاء المستعمرون يطلقوه أن يطلقوه على أفراد الثورة الجزائرية.وواصل الجنرال عملياته التعسفية ضد المواطنين الأبرياء لكي لا يتصلوا بالثورة ولا يؤمنوا بها، ولا يصدقوا بقيام ثورة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي[1].

وفي 7 ديسمبر 1954 صدر قرار يسمح بنقل السلاح لأصحاب الوظائف المهمة قي الجزائر، ثم توسع هذا القرار ليشمل موظفي مصلحة الرقابة والتحقيق الاقتصادي أثناء أوقات العمل، ثم موظفي البريد وخاصة الموظفين الذين يقومون بإصلاح الخطوط الهاتفية، التي كان المجاهدين يقومون بتحطيمها باستمرار، لقطع الاتصالات الهاتفية على الإدارة الاستعمارية.

وبعد انهيار حكومة "منديس فرانس M.France " في فيفري 1955 جاءت حكومة " ادغافور " الذي قام بتعيين "جاك سوستيلJ.Soustelle " حاكما عاما للجزائر حيث حل بالبلاد في 15 فيفري 1955 وبدأ مناوراته المختلفة للقضاء على الثورة ومنها اتصاله بالأحزاب التقليدية حيث حاول إقناعها بتكوين أحزاب جديدة مناوئة للجبهة على غرار الحركة المصالي[2].

واقترح تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا، ثم قام بإطلاق سراح قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد أن تبين أنهم بعيدين عن عملية تفجير الثورة. وقد تمكن جاك سوستيل من عقد لقاء في نهاية مارس1955 مع وفد ضم عدد من الشخصيات الجزائرية من مختلف المشارب وكان الوفد يتألف من خير الدين (عن جمعية العلماء المسلمين) واحمد فرنسيس (عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) وعبد القادر وقواق (عن الحركة الوطنية الجزائرية) والحاج الشرشالي (عن المركزيين)، ولكن بن يوسف بن خدة أكد أن هذا الأخير غادر الحزب سنة 1951، وانه لم يكن يملك أي صفة تخوله بتمثيل اللجنة المركزية [3].

وعلى هذا الأساس فقد حاول جاك سوستيل خلق قوة ثالثة تمكنه من إضعاف موقع جبهة التحرير الوطني التفاوضي وتقلل من أهمية تمثيلها للشعب الجزائري، كما توجه نحو جيش التحرير الوطني بزيادة الإجراءات القمعية والتعسفية ومنها فرض حالة الطوارئ بالجزائر

---

[1]– **المرجع نفسه** ، ص75

[2]–الحركة المصالية : هي حزب أسسه مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة وحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحت اسم الحركة القومية الجزائرية ، وكانت هذه الحركة معادية لجبهة التحرير الوطني .ينظر محمد عباس ،**ثوار عظماء**، دار هومة الجزائر2003.ص255.

[3]– بن يوسف بن خدة ،**شهادات ومواقف**،ط1، دار النعمان ، الجزائر، 2004.ص96.

حيث شرعت حكومة " ادغافور " بتطبيقها في كل من الاوراس، والقبائل والشمال القسنطيني، وعززت القوة الاستعمارية الفرنسية بعناصر اللفيف الأجنبي وفرق المظلين[1].

لقد أدت الإجراءات الفرنسية إلى التضييق على جبهة التحرير الوطني وانعكست سلبا على قيادة الثورة فبعد أن خرج محمد بوضياف من الجزائر يوم 26 أكتوبر 1954 متجها إلى القاهرة ، استشهد ديدوش مراد يوم 18 جانفي 1955 في معركة بوكركر بالشمال القسنطيني ،كما أسر محمد بن بولعيد قائد الأوراس بالحدود التونسية الليبية في 12 فيفري 1955 وهو متجه إلى القاهرة لتنظيم عملية جلب السلاح ورغم فراره من سجن الكدية بقسنطينة إلا أنه سرعان ما تعرف على حادثة المذياع التي أودت بحياته يوم 22 مارس 1956 بالجزائر العاصمة وهي تحاول الاتصال عبر وسيط بعناصر الوفد الخارجي لتنظيم عملية جلب السلاح من الخارج. وأما العربي بن مهيدي فقد توجه إلى القاهرة مرتين الأولى في مطلع سنة 1955 والثانية في أوائل 1956، ولم يعد إلى العاصمة إلا خلال شهر ماي 1956 ليدعم النواة الجديدة التي تشكلت في العاصمة لقيادة الثورة [2].

فبعد أن ضعفت قيادة جبهة التحرير حيث لم يبق منها إلا كريم بلقاسم قائد منطقة القبائل ونائبه أوعمران الذي تولى قيادة المنطقة الرابعة بعد اعتقال رابح بيطاط شعر الجميع بالفراغ السياسي في قيادة الجبهة، واستحال عقد اللقاء الذي كان مقرر بين قادة الثورة التاريخيين في أوائل شهر جانفي 1955 م، فكان لابد من إعادة تشكيل هذه القيادة الوطنية نظرا لأهميتها الكبيرة في استمرار الثورة التحريرية.

وفي هذه الفترة انهى عبان رمضان مدة العقوبة المقررة عليه وذلك يوم 19 جانفي 1955. وعاد الى مسقط رأسه بمدينة عزوز بالقبائل ، فاتصل به كريم بلقاسم عن طريق نائبه عمر أوعمران وطلب منه الالتحاق بالثورة، ومساعدة قادتها في التنظيم والتنسيق وبالإعلام والدعاية، ونتيجة لهذا التعيين الذي وافق عليه رابح بيطاط مسؤول منطقة الجزائر قبل اعتقاله، أ صبح عبان رمضان يتولى مهمة التنسيق بين قادة الثورة في الولايات[3].

وبهذا تأسست النواة الجديدة لقيادة الثورة بالجزائر العاصمة حيث تشكلت من كريم بلقاسم وعمر أوعمران وعبان رمضان، وكان التحدي الأول الذي واجهته القيادة الجديدة هو التصدي

---

[1]–أزغيدي محمد لحسن ، **المرجع السابق**،ص88

[2] - محمد عباس، **المرجع السابق**، ص ص(80–81)

[3]- محمد عباس،**المرجع نفسه**،ص37

للحاكم العام الجديد جاك سوستيل الذي بدأ يعمل على خلق قوة ثالثة مع الطبقة السياسية المعتدلة في الجزائر بهدف إضعاف جبهة التحرير الوطني ومن ورائها الثورة، وعندها بدأ عبان رمضان في نشر عدد من المناشير ومنها منشور جوان 1955 الذي ذكر فيه بالأفكار والمبادئ التي تصمنها بيان أول نوفمبر .ثم وجه إنذار شديد لكل الذين يستجبون لسياسة " سوستيل "[1].

واستمرار إستراتيجية قادة الثورة في الرد على إجراءات الحاكم العام "جاك سوستيل " بادر قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف الذي خلف الشهيد ديدوش مراد في قيادة المنطقة إلى عقد لقاء جمع قادة الولاية ومنهم عمار بن عودة ولخضر بن طوبال مشتى الزمان شمال بلدية بوشطاطة الواقعة جنوب غرب سكيكدة حيث استشارهم في التحضير لهجومات 20 اوت 1955 ثم حددوا مجموعة من الأهداف هي :

- فك الحصار عن المنطقة الأولى .
- التضامن مع الشعب المغربي في الذكرى الثانية لنفي محمد الخامس.
- حث باقي المناطق على النهوض حتى تشمل الثورة جميع ربوع الوطن.
- القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة في المحافل الدولية.
- تسليم مشعل الثورة للجماهير.

وتقرر أن تبدأ الهجومات في منتصف النهار وتدوم ثلاثة أيام ابتداء من يوم السبت 20 اوت 1955. وتشمل 39 هدفا من مدن وقرى ومراكز للعدو، وعمليات فردية للقضاء على بعض الخونة والمعمرين[2].

وفي التوقيت والتاريخ المحدد خرج حوالي 12 ألف مواطن يؤطرهم 200 مجاهد وهاجموا الأهداف المحددة بكل شجاعة، والحقوا خسائر فادحة بالكولون وممتلكاتهم ولقي بعض الخونة جزاءهم على يد الشعب الثائر، ورغم القمع الرهيب الذي تعرضت له الجماهير الشعبية في منطقة الشمال القسنطيني وعلى الخصوص في مدينة سكيكدة إلا أن الثورة حققت نتائج إيجابية هامة تتمثل فيما يأتي:

---

[1]- علي كافي، **مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص84

[2]- محمد عباس ، **المرجع السابق** . ص ص (357-358).

1- دمج الجماهير الشعبية في الكفاح الثوري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني.

2- إحداث القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال.

3- فك الحصار على منطقة الاوراس.

4- أنهت الأحداث مهمة الحاكم العام " جاك سوستيل".

5- أكدت على وحدة الكفاح المغربي.

6- أعطت دفعا قويا للنشاط الإعلامي والدبلوماسي للثورة في الخارج، حيث تمكن الوفد الخارجي بمساعدة المجموعة الافروأسياوية من تسجيل القضية الجزائرية لأول مرة في الأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955 [1].

وبالإضافة إلى النجاح الذي حققته هجومات الشمال القسنطيني تطورت العمليات في العديد من جهات الوطن خاصة في المنطقة الخامسة، إضافة الى سيطرة الفدائيين على الموقف في الجزائر العاصمة من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها، مما أدى إلى انعدام الأمن الداخلي[2].

وعندها أصبحت قضية الجزائر هي الشغل الشاغل للحكومة الفرنسية والرأي العام وفي شهر جانفي 1956 سقطت حكومة " ادغافور " وتسلم السلطة على إثرها الاشتراكيون حيث عين زعيم الحزب الاشتراكي " غي مولي " رئيسا للحكومة فقام بزيارة للجزائر يوم 6 فيفري 1956 وحاول أن ينصب الجنرال " كاترو " وزيرا مقيما بالجزائر وبدا يتحدث عن برنامجه السياسي لإنهاء الحرب في الجزائر والذي هو في الحقيقة امتداد لمشاريع الحكومات السابقة وقد كان برنامجه السياسي يتلخص في ثلاثة نقاط رئيسية هي[3]:

1- إيقاف القتال.

2- إجراء انتخابات في الجزائر .

3- إجراء مفاوضات مع النواب الذي يتم انتخابهم من طرف السكان الجزائريين وبهذا طرحت فكرة المفاوضات بقوة على الساحة الجزائرية.فتظاهر " غي مولي " برغبة الحكومة الفرنسية في إجراء انتخابات حرة والجلوس على مائدة المفاوضات مع النواب الذين يختارهم سكان الجزائر ، وهذا كله بقصد إحراج جبهة التحرير الوطني وإعطاء انطباع عنها للرأي

---

[1]- **المرجع نفسه** ص ص (359 -360)

[2]- أزغيدى محمد لحسن، **المرجع السابق**،ص 117

[3]- حسن بومالي ،**إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ص332

العام الفرنسي والدولي بأنها جبهة متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سلمية، وعلية فإن جبهة التحرير الوطني تتحمل مسؤولية مواصلة الحرب وسقوط الضحايا في ميدان المعركة، كما إن " غي مولي " كان يهدف إلى عزل الجبهة عن تونس والمغرب وذلك في حال عدم خضوع القيادة الجزائرية إلى الضغوط التونسية والمغربية بانتهاج سياسة معتدلة.

ومن جهة أخرى تحصلت الحكومة اليسارية على سلطات خاصة خولها لها مجلس النواب الجديد فراحت تزيد من القدرة القمعية لجيشها فزادت عدد أفراده من 200000 فرد إلى 400000 فرد[1]، كما شرع "لاكوست" في عملياته العسكرية الكبرى حيث قام بحشد القوات الاستعمارية الضخمة التي سخرتها له الحكومة الفرنسية لتصفية الثورة و وضع برنامجه الشهير القائم على التقسيم العسكري خلال شهر أفريل ثم بدا في عملياته التخريبية يوم 15 ماي 1956 حيث هجمت القوات الفرنسية المشكلة من ثلاثين ألف جندي وعشرين طائرة على نواحي البيبان واقبوا وبوقاعة وقنزات في المنطقة الثالثة.

(القبائل) بقيادة –الجنرال"ديفور" كما جرت عمليات مشابهة في المناطق الأخرى للوطن[2].

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الفرنسية على أن الثورة استطاعت أن تنتشر وتتوسع وتحقق مكاسب سياسية أخرى ففي 19 ماي 1956 أعلن الطلبة إضرابا عاما عن مزاولة الدراسة، وهجروا الجامعات والمعاهد وتوجهوا إلى الجبال ليدعموا كفاح شعبهم وثورتهم[3].

كما تمكنت المقاومة المسلحة في الأرياف من تحقيق الارتباط والاتصال فيما بينها غير أن قادة الولايات واجهوا نزاعات حدودية مثل الذي وقع في المنطقة الثانية بالشمال القسنطيني حيث اعترضت قيادة المنطقة على إنشاء القاعدة الشرقية*. التي سعت إلى مراقبة الحزام الحدودي مع تونس، وهو الحزام الذي كانت تعبر عن طريقه الأسلحة إلى الداخل.وكان جيش

---

[1]- **المرجع السابق** ، ص 334

[2]– بن يوسف بن خدة ، **شهادات ومواقف**، المرجع السابق ص 64.

[3]–أزغيدي محمد لحسن ، **المرجع السابق**،ص 105

*القاعدة الشرقية تشكلت في ناحية سوق أهراس بقيادة عمارة العسكري المدعو عمارة بوقلاز اثر محاولة قادة الولاية الأولى السيطرة على هذه المنطقة على الرغم من أنها جزء من المنطقة الثانية .ينظر إبراهيم العسكري ، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية** ،دار البعث ، قسنطينة ،ص 141.

التحرير آنذاك يعاني من التجاوزات والنقص في التأطير والتباين في الهياكل من منطقة إلى أخرى، وكان يخشى أن ينتهي المطاف إلى حركات تمرد وبروز انحرافات في صفوف جيش التحرير قد تؤدي بكل قائد إلى اعتبار نفسه السيد الوحيد في بيته، وفي هذا الإطار وصف العقيد لخضر بن طوبال الوضع الذي كانت عليه الثورة قبل مؤتمر الصومام بما يأتي :

"كانت كل ولاية تعيش منغلقة على نفسها وكل مسؤول ولاية كان يتدبر الأمور بمفرده لكي يوفر مقومات الحياة لجنوده وتنظيم الشعب، وإصدار المنشورات وكان عليه أن يحرص على أن تكون سياسته متقاربة مع سياسة باقي الولايات، المهمة كانت صعبة لأنه لو أن قادة الولايات لم يكونوا وطنيين أقوياء وأذكياء، كان يمكن أن نرى ست سياسات مختلفة و ست استراتيجيات مختلفة وست تكتيكات مختلفة وكذلك ست شعوب مختلفة كما توجد ست ولايات مختلفة."ثم يواصل قائلا :" ولكن فيما يتعلق بالاتصالات بين الولايات كانت تأخذ الكثير من الوقت، وكانت وراء العديد من الاشتباكات التي سقط فيها مجاهدون وأبطال".

هذا الوضع الذي كان سائدا في مستوى المناطق، وأما عن قيادة الثورة فقد بدأت السلطات الاستعمارية تدرك تعدد المواقف اتجاه المفاوضات بين الوفد الخارجي والقيادة المتمركزة في الجزائر العاصمة .فقد جاء في شهادة أدلى بها العقيد محمدي السعيد أحد نواب كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة ما يأتي :[1]

" كان المرحوم عبان رمضان يصرح باسم الثورة في الداخل قائلا لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلالنا، وتصرح بعثة القاهرة باسم الثورة في الخارج التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي وإثر ذلك بدأت السلطات الفرنسية تطرح سؤال مع من نتفاوض؟ وعليه أصبحت قضية تنظيم الثورة ذات أهمية بالغة حتى تستطيع جبهة التحرير الوطني أن تحشد الشعب في المعركة المصيرية، وتضع الخطط المضادة للدعاية الاستعمارية، وتحدد إستراتيجية عامة تشمل الجانب العسكري والجانب السياسي والدعائي والإعلامي، وعندها بدأت الاتصالات بين النواة القيادية في العاصمة التي يشرف عليها عبان رمضان وقائد المنطقة الثانية زيغود يوسف، ففي شهر نوفمبر 1955 وصل إلى المنطقة الثانية عمارة رشيد مبعوثا عن المنطقة الرابعة فوضعه زيغود يوسف في الصورة ومكنه من معاينة الواقع كما حصر عدة اجتماعات وبعد نقاش طويل وثري اقترحت عليه قيادة المنطقة الثانية وبالتحديد

[1]– محمد عباس، **ثوار عظماء**، المرجع السابق، ص367

زيغود يوسف ضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل تقييم وبلورة الطريق التي حددها أول نوفمبر وتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني [1].

وعلى اثر هذا الاقتراح قرر عبان رمضان إرسال مبعوث آخر إلى المنطقة الثانية فكان هذه المرة سعد دحلب الذي يتولى أول مسؤولية دبلوماسية في الثورة التحريرية، حيت وصل إلى قسنطينة وكان في استقباله بوجريو مسعود الذي تكفل بإيصاله إلى قيادة المنطقة ، فعاين هو الأخر الوضعية عن كثب وتأثر كثيرا بقائدها زيغود يوسف الذي كان يقاسم جنوده زادهم اليومي الزهيد ويتولى دوره في الحراسة مثل بقية رفاقه ويقوم ليلا وهو دائم انتعال حذائه العسكري لتفقد رجاله متحريا احتياجاتهم ومؤديا فريضة الصلاة على أكمل وجه وقد امتدت مهمة سعد دحلب خلال شهر مارس و أفريل 1956[2].

وبعد عودته إلى العاصمة راسلت المنطقة الرابعة المنطقة الثانية بالموافقة على عقد هذا المؤتمر الوطني. وعندها أعطى زيغود يوسف تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر.

وبهذا فقد كانت المبادرة في الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني يجمع قادة الثورة تعود إلى قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف وفي البداية كانت الفكرة متجهة إلى عقد هذا المؤتمر في شمال قسنطينة، ولكن صعوبات جمة طرأت على الوضع جعلت من غير الممكن ان ينظم المؤتمر هناك كما تعذر عقده في جبال سوق أهراس أو جبال لأوراس بفعل الخلاف السائد حول القيادة في المنطقة الأولى وحتى عندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخضرية (باليسترو سابقا) بالمنطقة الرابعة من الولاية الثالثة يوم 21 جويلية تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية، وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على أن يعقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام بالقبائل الصغرى حيث مركز قيادة الولاية الثالثة[3].

ويعود اختيار منطقة وادي الصومام إلى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير لأن هذا المكان بالذات الذي اختير للمؤتمر كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا عليه فقد كان مخطط "لاكوست" يعول على تهدئة الأوضاع في منطقة القبائل أولا ثم توسيع عملياته إلى باقي مناطق الجزائر، ولذلك أراد قادة جيش التحرير أن يكون المؤتمر قويا

---

[1]– علي كافي، **المرجع السابق**، ص 97

[2]– بن يوسف بن خدة ، **شهادات ومواقف** ، المرجع السابق ص 68.

[3]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،ج2،ط2،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 157.

من بدايته، وأن يكون المكان الذي أعلن القادة المستعمرون أنهم سيطروا عليه وتمت تصفيته من الثوار استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم.

وأما عن الإعداد لتحضير لهذا المؤتمر فتقرر أن تتولى المنطقة الرابعة القيام بذلك ، بعد أن أسندت مهمة اختيار موقع الاجتماع وحراسته وأمنه إلى المنطقة الثالثة ،وعندها بدأت النواة القيادية في العاصمة الإعداد للمؤتمر خاصة بعد تفعيل عبان رمضان لاستراتيجيته في ضم كل العناصر الوطنية للثورة التحريرية ، وعلى اثر الاتصالات بينه وبين العناصر القيادية للأحزاب والتنظيمات الوطنية استطاع عبان رمضان أن يدفع بالعناصر المركزية إلى الانضمام للثورة ، فبعد خروجهم من السجن في ماي 1955 انضم هؤلاء للثورة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ، وبذلك عزز عبان رمضان من موقعه بانضمام رفاقه من المركزيين . وفي شهر أفريل 1956 استطاع عبان رمضان ضم قيادة حزب البيان وعلى رأسها فرحات عباس وأحمد فرنسيس وعناصر جمعية العلماء وعلى رأسهم إبراهيم مزهودي وأحمد توفيق المدني والعربي التبسي[1].

كما تدعمت النواة القيادية في الجزائر العاصمة بالتحاق العربي بن مهيدي بالجزائر العاصمة في شهر ماي 1956 للمشاركة في تحضير مؤتمر الصومام ، وفي منتصف جوان 1956 عقد اجتماع لقادة الثورة بالجزائر العاصمة ضم :

عبان رمضان،العربي بن مهيدي،وكريم بلقاسم وعمر أوعمران ، واتخذوا على إثره عدد من القرارات هي :

- نظيم إضراب عام يوم 5 جويلية 1956.
- عقد مؤتمر وطني قبل نهاية الصيف.
- شروع في تحضير المؤتمر وتقاسم مهام التحضير على النحو التالي : تولي بن مهيدي مهمة الاتصال بالمناطق الأخرى وإقناعها بالمشاركة في المؤتمر.تولى عبان رمضان مهمة إعداد مشاريع الوثائق التي ستعرض على المؤتمر، تولى كل من كريم وأوعمران مهمة اختيار المكان وضمان أمن المؤتمر[2].

---

[1]–عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان ،1997، ص 387.

[2]–محمد عباس ،**ثوار عظماء**،المرجع نفسه،ص ص123 .

– وعندها استعان عبان رمضان في عملية إعداد وثائق المؤتمر بخدمات زملائه في حزب الشعب وعناصر الحزب الشيوعي الجزائري ، حيث قام بتشكيل لجنة لإعداد الوثائق التي ستعرض على المجتمعين في مؤتمر الصومام وقد أسهم في إعدادها :

1- عبد الرزاق شنوف من الأعضاء البارزين في حزب الشعب.
2- عمار أوزقان من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي الجزائري.
3- محمد لبجاوي من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي الجزائري.
4- عبد المالك تمام من الأعضاء البارزين في حزب الشعب[1].

وبعد الانتهاء من تحضير وثائق المؤتمر توجه وفد الجزائر في شهر جوان 1956 نحو جبال جرجرة، وكان يتكون من إطارات الجزائر ووهران بقيادة عمر أعمران وسار الوفد ساعات طويلة يقطع الشعاب ويخترق الأحراش والغابات أثناء الليل والنهار ويتسلل من خلال المراكز العسكرية للعدو المنتشرة على القمم وفي السفوح حيث تعرض إلى كثير من المخاطر ولكن كتبت له النجاة[2].

على الرغم من سقوط عبان رمضان من على البغلة التي كانت تقله اثر كمين وقع فيه الوفد حيث فرت البغلة التي كانت محملة بمشاريع الوثائق المقترحة على المؤتمر وبالرتب العسكرية ووقعت بيد قوات الاحتلال في ضواحي بني منصور[3].وفي تابلاط التحقت المجموعة القادمة من الجزائر بمجموعة جرجرة، وعلى رأسها كريم بلقاسم ومحمدي السعيد وعميروش وهناك جرى بحث مشروع جدول أعمال المؤتمر، غير أن بعض المسؤولين لم يكونوا مرتاحين للمكان من الناحية الأمنية، مما جعل عميروش يقترح الدخول في المناطق المحرمة .وكما كان متوقعا فكر العدو في عملية تمشيط واسعة النطاق فور وقوع البغلة الوثائق بين يديه وفي تلك الأثناء كانت المجموعة تتقدم نحو الشرق إلى أن اجتازت وادي الصومام لتحط الرحال بعض الوقت في قلعة بني عباس وهو المكان المتفق عليه للالتقاء سابقا[4].

وفي شهر جويلية انطلق وفد المنطقة الثانية بقيادة زيغود يوسف من غابات الميلية ولاية جيجل حاليا نحو المنطقة الثالثة، وقد تعرض هذا الوفد إلى كمين حيث بقي بضعة أيام

---

[1]–عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص393.

[2]– حسن بومالي، **المرجع السابق** ،ص 336.

[3]– محمد عباس،**المرجع السابق** ،ص 379.

[4]– **المرجع نفسه**، ص380

تحت الحصار ولكنه تمكن من الاشتباك مع العدو وأخذ سلاحه وتم التبرع به للمنطقة الثالثة لأن الاشتباك جرى فوق ترابها [1].

وفي يوم السبت 11 أوت 1956 وعلى الساعة الحادية عشر ليلا دخل وفد الشمال القسنطيني بيتا متواضعا فوجد الوفد نفسه وجها لوجه مع كريم بلقاسم وعبان رمضان وبن مهيدي واستقبل كذلك من طرف عميروش وعمر أوعمران وضباط آخرين[2].

وعندما التحق وفد المنطقة الثانية بمنطقة بني حماد حيث أقيم حفل تذكاري أمام قبر الحاج محمد المقراني بطل انتفاضة 1871، وتلا المجاهدون ليلتها الأناشيد الوطنية التي أضفت على الجو هالة من الخشوع وشحنت الجموع بمزيد من الحماس الثوري.

وبعد أن تيقن المشاركون في المؤتمر أن العدو لم يتتبع خطاهم اجتازوا وادي الصومام مرة أخرى ولكن في اتجاه الغرب ، حيث استقر بهم المقام بدوار ايفري بلدية ايغزر أمقران وبعد استقرار الرأي على إيفري كلف عميروش حوالي 3000 جندي بالحراسة كما كلف بعض الأفواج أن تقوم بعمليات تضليلية بعيدا عن المكان لصرف أنظار العدو عما يجري في وادي الصومام[3].

ثانيا: مداولاته

التأم شمل المؤتمر في قرية "ايفري" على الضفة الغربية لوادي الصومام وذلك يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 وقد مثل الوفود المشاركة في المؤتمر ستة قادة هم :

- العربي بن مهيدي ممثل المنطقة الخامسة (وهران) ورئيس الجلسة.
- عبان رمضان ممثل جبهة التحرير الوطني كاتب المؤتمر.
- عمر أوعمران ممثل المنطقة الرابعة (الجزائر).
- كريم بلقاسم ممثل المنطقة الثالثة (القبائل).
- يوسف زيغود ممثل المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)
- عبدالله بن طبال نائب زيغود يوسف.

---

[1]- علي كافي، **المرجع السابق**، ص 101

[2]- حسن بومالي، **المرجع السابق** ،ص 337.

[3]- محمد عباس،**المرجع السابق**،ص380

وقد تغيب عن المؤتمر ممثل المنطقة الأولى الاوراس وممثل المنطقة السادسة فيما بعد (سي شريف) المعروف باسم (علي ملاح) الذي تغيب بعذر بعد أن وجه تقريره إلى المؤتمر، كما تغيب ممثلي الجبهة في الخارج[1].

وجرت الأشغال في شكل جلسات عمل وحلقات دراسية ، ففي جلسات العمل قدم قادة كل منطقة عروض إضافية عما جرى ويجرى فيها على المسويين السياسي والعسكري، وأما الحلقات الدراسية فكانت عبارة عن محاضرات متبوعة بمناقشات تتعلق بوضعية الثورة وآفاقها على صعيد العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي[2].

وكانت البداية بعرض جدول الأعمال المتضمن النقاط الآتية :

1- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.

2- تقديم التقارير.

أ- تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب- تقرير عسكري : عن عدد المناضلين والمجاهدين والوحدات ونظام تركيبها والأسلحة .

ت- تقرير سياسي: عم معنويات المجاهدين والشعب.

3- القاعدة السياسية والنشرات المقررة

4- التوحيد.

أ- توحيد النظام وتقسيم المناطق وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغيرات على القيادات.

ب-توحيد عسكري في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

ت-توحيد إداري مجالس الشعب.

5- جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي، والنظام الداخلي والهيئات المسيرة، مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6- جيش التحرير الوطني : الألفاظ المستعملة "المجاهد، الفدائي، المسبل" المرحلة الحاصرة وتوسيع الهجومات ، الإكثار من العمليات.

---

[1]- أحسن بومال،**المرجع السابق**،ص 338

[2]- يحي بوعزيز ، الثورة في **الولاية الثالثة 1954-1962**، ط2 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010،ص (75-81)

7- العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

8- العتاد

9- نظام العمل: عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، ايقاف القتال، المفاوضات هيئة الأمم والحكومة المؤقتة.

10-مواضيع مختلفة: الاوراس، القبائل وما عداها[1].

ثالثا: قراراته

بعد مداولات ومناقشات متشعبة أصدر المؤتمرون قرارات هامة يمكن إجمالها في نقطتين أساسيتين هما:

القرارات التنظيمية:

تزويد المؤتمرون بمنظمات مسيرة فتمت المصادقة على المجلس الوطني للثورة ويتكون من 34 عضو، ويجتمع المجلس مرة كل سنة مدة وجود الحرب وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال[2].

وتزويد جبهة التحرير الوطني بمؤسسات محددة السلطات لإدارتها والذين دخلوا صفوف الثورة بصفة فردية زيادة على ممثلي التنظيمات العمالية والطلابية والفعاليات الاقتصادية وهم قادة الولايات والمسؤولين التاريخيين عن اندلاع الثورة ولأنه لم يكن ممكنا منحه الشرعية الشعبية طبقا للمعايير الديمقراطية لأسباب خارجة عن إرادة المؤتمرون فقد حاولوا أن تستوعب هذه المؤسسة التي تعد بمثابة برلمان الثورة غير أن أغلبية الأعضاء كانوا من مفجري الثورة وهو أمر منطقي، ومنح لهذا المجلس سلطات هامة توقف القتال أو الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين[3].

أقر المؤتمرون بأن تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة وإعطاء الأولوية للسياسي على العسكري وما يتعلق به في النواحي التنظيمية والرتب والمخصصات. أما المجال السياسي الذي يكتسب أهمية بالغة كون الثورة هي قضية سياسية بالأساس فقد رفض المؤتمرون المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للعدو وتبيان خطورتها على الثورة.صياغة

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**،ص ص(121 -122)

[2]- أحسن بومالي،**المرجع السابق**،ص353.

[3]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962** ،منشورات اتحاد كتاب العرب،1999،ص353.

سياسية وثيقة تحدد الأهداف والوسائل النضالية التي تضمنت ثلاثة محاور رئيسية: الوضع السياسي الراهن، الآفاق العامة والمستقبلية ووسائل العمل والدعاية.

إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ) وتشكلت هذه السلطة التنفيذية من القادة عبان رمضان ، العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم ، بن خدة بن يوسف، سعد دحلب[1].

ونستخلص من هذه القرارات عن مؤتمر الصومام الذي ابتدأت أشغاله يوم الثلاثاء 20 أوت 1956 أن الثورة الجزائرية قد انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية وبفضل التنظيم الجديد أصبح المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يتمتع بالسلطة السياسية العليا في الثورة، والذي اعتبر من الوجهة النظرية (الخط المنهجي الإيديولوجي للثورة) كما اعتبر من الجهة العملية (أساس التنظيم لبناء الكيان الجزائري) فوق أرض الوطن وقد عالج منهج الصومام بصراحة الثوار وإخلاص الأحرار كل ما فعله وما يجب عليهم أن يفعلوه .وقد أثار ظهور "منهج الصومام" السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الثورة حتى تلك المرحلة بأنها حدث داخلي من اختصاص السلطات الفرنسية وظهر بوضوح أن إرادة الثوار وأهدافهم هي أبعد بكثير مما كانت تتصوره وانتصرت الثورة على أساس منهج الصومام وارتفع العلم الجزائري ومنهج الصومام يستحق الكثير من التأمل والبحث والدراسة على الرغم مما يتميز به من الوضوح والصراحة التي لا تحتاج لشرح أو تعليق ولذا فقد يكون من الأفضل استقراء ملامحه كما ورد[2].

نتائجه:

لقد وضع مؤتمر الصومام هياكل انبعاث الدولة الجزائرية من حديد فقد تمخضت أشغال هذا المؤتمر عن نتائج في غاية الأهمية حيث شملت الجانب السياسي والعسكري بشكل خاص والغاية منها تدعيم وتقوية هياكل الثورة وتنظيم الكفاح المسلح كما تم وضع قاعدة متينة وذلك بإعداد ونظام لمسيرة الثورة ، كما أسفر المؤتمر عن نتائج تخدم المصلحة العليا للوطن[3].

---

[1]–عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 397

[2]–مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار النشر بيروت ،1982، ص ص (195–196)

[3]–محمد الشريف عباس، من **وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين،الجزائر ، 2004 ،ص ص (25–26).

ومن أبرز هذه النتائج نذكر:

– تحديد المطالب التي من أجلها قامت الثورة ورفع الغموض الذي كان ينشره العدو عن الجهاد بأنه خروج عن القانون وعمل إرهابي .

– كما عملت حرب المدن التي كانت من مقررات الصومام على إعطاء مردود ايجابي للثورة، حيث أظهرت ضعف الجهاز الأمني العسكري الاستعماري ويعود ذلك إلى تنظيم الجبهة للشعب وإدارة شؤونه بواسطة المجالس الشعبية كما نص عليها مؤتمر الصومام .

– تنظيم الثورة بخلق إدارة جماعية ومسؤولية جماعية في التسيير ن كما أن التنظيم الذي نتج عن المؤتمر لم يقتصر على الجزائر فحسب بل تعداها الى الخارج حيث يوجد الجزائريون، فقد قسمت فرنسا من الناحية الجغرافية حسب السكان المهاجرين إلى ولايات ومناطق ونواحي وذلك لتنظيم الثورة داخل فرنسا.

– تصدي المؤتمر للخلافات التي دأبت في بعض مناطق الثورة حيث كلف القادة عميروش وزيغود يوسف وابراهيم مزهودي بمراجعة القيادات التي لم تحضر المؤتمر للإطلاع والتطبيق .

– اتخاذ المؤتمر موقف واضح وحازم من فكرة التعامل وسيلة قوة للعدو والذي كان يحاول لعب ورقة سياسة الإصلاحات والأخذ بسياسة "فرق تسد".

– استطاع المؤتمر أن يضع اللبنة الأولى للاختيارات الأساسية للثورة بعد الاستقلال من حيث اهتمامه لمستقبل البلاد بعد استرجاع السيادة الوطنية.

– إنشاء تنظيم إداري جديد بتقسيم الجزائر إلى ست ولايات وتأسيس المجلس الوطني للثورة وكذا إنشاء سلطة تنفيذية متمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة.

– تنظيم الجيش وتطوير أجهزته وأسلحته وتحديد رتبه وكذلك تشكيل الشرطة الحربية التي تمثل أدق أجهزة الجيش وأنشطها حيث يمتد نشاطها خارج الميدان العسكري فهي بمثابة الرقيب الحساس في جهاز المخابرات فبفضلها تم كشف الخونة وكدا اكتشاف خطط العدو قبل تنفيذها.

– خلق أجهزة مختلفة تعمل على توعية الشعب وخلق الوحدة وهذه الأجهزة هي: الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، الإتحاد النسائي، الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الهلال الأحمر ، النشاط الصحفي .

وبذلك يكون المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني قد خرج بنتائج كانت في مستوى طموح الشعب وتطلعاته حيث استطاع ان ينظم الثورة وأن يوصل صداها إلى كافة أنحاء العالم[1].

[1]– صالح فركوس ، **تاريخ الجزائر (المراحل الكبرى)** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر (د.ت)،ص 442.

المبحث الثاني:اجتماع القاهرة من 20أوت إلى 28 أوت 1957.

أولا:أطرافه

عقد هذا الاجتماع بالقاهرة من 20 أوت إلى 28أوت حصره قادة الخارج وبعض قادة الداخل، حضر الاجتماع ثلاثة وعشرون عضوا وفي هذا الاجتماع ظهرت بوادر التراجع عن بعض قرارات الصومام والعودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية وإبعاد العناصر السياسية بحيث جسد هذا التوجه كل من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال[1].

وحضر المؤتمر ثلاثة وعشرون عضوا كان منهم عشرة مصنفين بأنهم من العسكريين وهم: عمار بوقلاز، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، دهيليس سليمان، عبدالله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد لعموري، عمر أوعمران، محمود الشريف.

ومن المصنفين مدنيين هم: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحي، سعد دحلب، أحمد فرانسيس، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، محمد يزيد، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري[2]. وتدارسوا أوضاع الثورة الحاضرة وخططها المستقبلية وبحثوا أمر الخلاف بين قادة الداخل والخارج وتوصلوا إلى حل مناسب.

ولقد كانت الدورة بالفعل منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية لكن الروح الوطنية تقلبت في النهاية وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللياقة في كثير من الأحيان[3].

وقد عقد هذا الاجتماع برئاسة فرحات عباس ومحمد الصديق بن يحي، في مؤتمر الصومام هي أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري تعيين بن خدة ودحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ فرفض عبان رمضان التراجع عن هذه القرارات الأساسية في نظر كريم بلقاسم وبوصوف على إزالتها والتراجع عنها ولم يجد عبان مساندة من الأعضاء الآخرين باستثناء واحد هو سليمان دهيليس، وبذلك توصل المجلس إلى إزالة

---

[1]– محمد عباس، ثوار عظماء،**المرجع السابق**، ص 127.

[2]– مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر1954** ،منشورات المركز الوطني، الجزائر، ص ص (133–134).

[3]– يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص (187–188).

القرارات الثلاثة وإتخذ من جهة أخرى قرارات وهي : رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة[1].

ثانيا: قراراته

إن المجلس الوطني للثورة قد تجسدت قراراته في أولوية المجال السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وأكد في لائحته النهائية أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة وبالتالي العدول على المبدأين[2]. وتقرر كذلك القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء الجزائر وتوسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة والمحافظة على قوته واتساعه باستمرار تعيين لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة من تسعة أعضاء خمسة عسكريون وهم حسب الولايات العقداء: محمود الشريف، بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، عبد الحفيظ بوصوف .

أربعة سياسيين وهم: عبان رمضان، فرحات عباس ،الأمين دباغين وقد أضيف إلى هؤلاء الأعضاء القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا.

- توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 45 عضوا وبذلك يكون كريم بلقاسم قد انتصر ووضع الخطوة الأولى بثبات في طريق تكوين حكومة ، كما أصبح القائد الوحيد للثورة وللجزائر وبدون منازع ، ثم قتل عبان رمضان بعد استدراجه إلى المغرب الأقصى وذلك يوم 27 ديسمبر 1957، فتحكم الباءات الثلاث "بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم" في قيادة الثورة وأصبحت القرارات تتخذ بضغط هذا الثلاثي[3]، مما جعلها في كثير من الأحيان تكون بطريقة غير ديمقراطية ومن ذلك عملية تصفية عبان رمضان .فقد الحدث البارز بعد مؤتمر القاهرة هو اختفاء عبان من الساحة واندماج أتباعه داخل الصفوف المؤيدة لكريم و أنصاره في إعادة ترتيب البيت إلى غاية أفريل 1958حيث انعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ في ثوبها الجديد وأمامها جدول أعمال محضر من قبل المرحوم كريم بدون منازع قد انصب على محوريين :

---

[1]- زهير احدادن ،**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**،مؤسسة احدادن للنشر، الجزائر، 2007، ص 47.

[2]- محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ،منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 27

[3]- مريم الصغير ، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954- 1962)** ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، ص ص (198-199)

– المحور الأول: هو توزيع المهام على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وكان المشروع ينص علة خلق ثماني مديريات كمديرية الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم، مديرية التسليح والتموين تحت إشراف أوعمران، مديرية الارتباط والاتصال تحت إشراف بوصوف .

– المحور الثاني:حول المضايقات التي يتلقاها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المغربية والتونسية.

أما في الشرق فكان الوضع يختلف حيث الجنود ينتمون إلى الولاية الثانية والثالثة وإلى القاعدة الشرقية وكل فئة لها نظامها الخاص بهاو والاختلاف الثاني دخول القادة الجدد القادمين من الجيش الفرنسي وكان لا يزال أولئك الضباط حديثي العهد بروح الانضباط التي أخذوها وتربوا عليها في الجيش الفرنسي، أمام ذلك الوضع اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ أياما قلائل قبل إعلان الحكومة المؤقتة وسلطت عقوبات على أعضائها فنزلت رتبة بوقلاز وبعثه إلى السودان وكذلك الشأن مع محمد لعموري الذي بعث إلى لبنان ومحمد عمر عودة في تونس ثم بعث إلى دمشق وأوقف محمد السعيد عن العمل.

فرغم من تفاقم واشتداد الصراعات الداخلية في هذا الاجتماع إلا أنهم خرجوا بقرارات إيجابية تخدم أعضاء المجلس الوطني للثورة وتوسيعه والمصادقة على قراراته والتعديل في مبادئه وأهدافه[1]

[1]–مريم الصغير ، **المرجع السابق** ، ص 200

المبحث الثالث:اجتماع تونس(من11أوت إلى 9نوفمبر1959)

بإنشاء الحكومة المؤقتة سنة 1958 شهدت السياسة الخارجية انتعاشا ونجحت دبلوماسيتها في كسب تأييد الكثير من دول العالم. لكن الأوضاع الداخلية ازدادت سوءا ذلك أن خط موريس المكهرب والملغم منع دخول المؤونة والسلاح إلى الداخل، وبدأ الجنرال شال بتطبيق مخططه الجهنمي ابتداء من فيفري 1959.كما نجحت المخابرات الفرنسية وأقسام العمل الخاص(S.A.S) في بث الشك في داخل صفوف مجاهدي الولاية الثالثة والرابعة والسادسة، فقد خططت المخابرات الفرنسية لضرب الثورة من الداخل.بالإضافة إلى هذه الأوضاع التي فرضها المستعمر الفرنسي، بات سخط عقداء الداخل على الحكومة المؤقتة واضح للعيان. إذ أسفر على إعدام عدد من العقداء بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة المؤقتة بعد اكتشاف اجتماعهم السري المنعقد بمدينة الكاف التونسية[1].

وفي ظل هذه الضغوطات اقترح فرحات عباس عقد اجتماع اصطلح على تسميته "باجتماع العقداء العشرة" والذي تزامن بدوره مع إعلان الجنرال ديغول حق تقرير المصير.

أولا: ظروف انعقاد اجتماع العقداء العشرة:

1- الظروف الداخلية:

لقد أدى تولي الجنرال سدة الحكم في فرنسا إلى تطبيق سياسة القبضة الحديدية على الثورة الجزائرية، وهي السياسة التي كانت مبنية على مشاريع ومخططات جهنمية تهدف أساسا إلى خنق الثورة وتشديد الخناق على المجاهدين في الداخل، وارتكزت سياسة ديغول على مبادئ ثلاث:

1- إصلاحات اقتصادية لرفع مستوى معيشة الجزائريين فيما يسمى بمشروع قسنطينة.

2- التظاهر بالسلم ودعوة الجزائريين غلى سلم الشجعان لكسب تأييد دول العالم والأمم المتحدة.

3- تعزيز قواته العسكرية وجعل الجنرال شال(challe)على رأس القوات الفرنسية في الجزائر بدل الجنرال سالان (salan).

[1]-علي كافي،**المرجع السابق** ، ص247.

ولم تقتصر سياسة الجنرال ديغول[1] على العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه بل أنه قام بعمليات تمشيط شملت مراكز التجمع ، وحاصر ما يزيد عن مليون قرية توفي على اثر ذلك الكثير نتيجة الجوع والبرد والمرض،كما نفذ ما يعرف بسياسة " الأرض المحروقة" وعلى الرغم من هذه السياسات التي طبقها الجنرال ديغول والجهود التي بذلها معتمدا على الحرب العسكرية والنفسية استطاع جيش التحرير الوطني الصمود والتكيف مع الأوضاع التي فرضت عليه، لذلك تأكد الجنرال ديغول من فشل مشاريعه أمام تمسك الجزائريين بجبهة التحرير الوطني والاستقلال التام عن فرنسا ورأى أنه لا جدوى من الحرب ولابد من حل سياسي[2].

وبتاريخ 16سبتمبر 1959 أعلن الجنرال ديغول اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه ، حتى وإن أدى ذلك إلى الانفصال عن فرنسا وطلب من الجزائريين أن يختاروا بين ثلاث حلول : "الإنفصال، الإدماج، الإستقلال الذاتي مع الانضمام إلى فرنسا "

وهذا الإعلان كان متزامنا مع اجتماع العقداء العشرة المنعقد بتاريخ 1959 ، كما أن هناك ظروف أخرى كانت دافعا لاجتماع العقداء العشرة وهو "اجتماع العقداء في الداخل" أو ما اصطلح على تسميته اجتماع العقداء في تراب الولاية الثانية التاريخية بالشمال القسنطيني ما بين 6و12 ديسمبر1958 الذي جمع قادة الولايات الربعة التاريخية : الأولى، الثالثة والربعة والسادسة وهم على التوالي " العقيد أعبيدي الحاج لخصر والعقيد عميروش والعقيد سي أمحمد بوقرة والعقيد سي الحواس". وتغيب عن هذا الاجتماع المهم قائد الولاية الخامسة التاريخية العقيد لطفي وذلك لأسباب خاصة رغم قبولهما مبدأ المشاركة[3]. وقد كان من أسباب الاجتماع سياسة القبضة الحديدية على الثورة الجزائرية التي طبقها الجنرال ديغول بالإضافة إلى سخط عقداء الداخل على الحكومة المؤقتة، فقد أبدى بعض قادة القاعدة الشرقية أبدوا عدم رضاهم عن تصرفات أعضاء الحكومة المؤقتة ومن أهم النتائج التي أسفرت عن هذا الاجتماع :

---

[1] – يحي بوعزيز، **المرجع السابق** ،ص 115

[2]–عمار ملاح،**محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954**،

[3]–رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1939**،ج1، دار المعرفة ،الجزائر، ص ص 25–26.

- العودة إلى بعض القضايا التي طرحها مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 منها أولوية الداخل على الخارج.
- الإعلان عن تأسيس لجنة تنسيق مابين الولايات التاريخية على أساس أن الثورة لا يمكن لها أن تسير من طرف قيادة أركان مقرها في الخارج.
- الموافقة على ضرورة إضافة ممثلين عسكريين من الحدود الشرقية والحدود الغربية للوطن إلى قيادة الداخل قصد الوصول إلى صيغة تمثيلية عامة للثورة.
- توحيد القيادة العامة وجعلها جماعية طبقا لما ورد في مؤتمر الصومام .
- الإسراع إلى وضع خطة محكمة لمواجهة مشاريع العدو منها بالدرجة الأولى مخطط شال الذي أصبح يهدد مصير الثورة.
- ضرورة دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الجزائر والإبقاء فقط على وزارة الإعلام والخارجية في الخارج.
- تحريك جيش الحدود المجمد لدعم الداخل[1].

ورغم تجانس الأفكار بين العقداء الأربعة وسعيهم لإخراج الثورة من الوضعية التي آلت إليها إلا أن عدد من الأسباب اجتمعت وقضت على نجاح هذا الاجتماع تمثلت في :

- استشهاد العقيد عميروش وسي الحواس والعقيد سي محمد بوقرة ولم يبقى إلا الحاج لخضر قائد الولاية الأولى .
- رفض قيادة الخارج نتائج الاجتماع كونها صادرة عن قيادة الداخل .
- تخلف الولايتين الخامسة والثانية عن الاجتماع أثر سلبا على تعميم التمثيل
- اجتماع العقداء في الخارج[2].

الظروف الخارجية:

ومن الظروف الأخرى التي ساهمت في عقد اجتماع العقداء العشرة الاجتماع الذي عقده "العقيد محمد العموري" بعد عودته من منفاه بالقاهرة بتاريخ 18 نوفمبر 1958. ويذكر بدوح السبتي في مذكراته أن سبب هذا الاجتماع تصرفات بعض المسؤولين التي كانت تخدم طبقة خاصة وبروز العنصرية في المعاملات والسيطرة على نظام الثورة في جميع الميادين وذلك

[1]–محمد عباس، **ثورا عظماء**، المرجع السابق، ص101–232

[2]-يحي بوعزيز، **المرجع السابق** ، ص 115

في تونس والحدود الشرقية وشعور بعض قادة الثورة الأوائل بالتهميش خاصة بعد تكوين الحكومة المؤقتة وما أسفر عنه اجتماع القاهرة المنعقد بتاريخ نوفمبر 1958 بخصوص إبعاد بعض القادة الأوائل بذريعة تعيينهم في مهمات كممثلين لجبهة التحرير في بعض الدول ومنهم محمد لعموري الذي عين ممثلا في جدة بالمملكة العربية السعودية، فكان موقفه من ذلك الرفض وأثار ذلك حفيظة مجاهدي وبعض مسؤولي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وتحركوا لاتخاذ موقف ضد هذه التصرفات وأسفر ذلك في النهاية عن رجوع لعموري إلى تونس وعقد اجتماع بتاريخ 18 نوفمبر1958 في عمارة في الكاف حضره كل من : العقيد محمد لعموري العقيد أحمد أنواورة، العقيد أعواشرية، وضباط منهم عبد الله بلهوشات، مصطفى لكحل محمود الواعي ، صالح الصوفي.....وغيرهم[1]

وقد كان الباءات الثلاث على علم بما يجري واستطاعوا بدهائهم الحد من فاعلية هذا الاجتماع ، الذي رأوا فيه الزلزلة الفعلية لمواقعهم وبذلك أقحموا الحكومة التونسية التي يقودها صالح بن يوسف وألقت بدورها القبض عليهم دون مقاومة منهم وسلمتهم للحكومة المؤقتة التي شكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم أشرف عليها العقيد هواري بومدين كرئيس وعلي منجلي كما قرر سليمان دهيليس كهيئة دفاع [2].

وقد تم إطلاق سراح الجميع ماعدا أربعة منهم حكم عليهم بالإعدام وهم: العقيد محمد لعموري، العقيد عواشرية، والضابط مصطفى لكحل وأعدموا فعلا[3].

وسواء كان الاجتماع للإطاحة بالحكومة أو لأمر آخر فإن الأحداث تدل على عدم رصا معظم القادة وعلى رأسهم كريم بلقاسم على الحكومة المؤقتة فقد كان بدوره غير راض عن رئيس الحكومة فرحات عباس. ورغم أن قادة الحكومة المؤقتة استطاعوا التخلص من هاته الأزمة إلا أن المشاكل لم تتوقف عند هذا الحد بل شهدت قيادة الثورة بالخارج خلال النصف الأول من سنة 1959 بعض المشاكل الحساسة التي كادت أن تؤدي بالكفاح المسلح إلى مزالق ومتاهات خطيرة بسبب انعدام الثقة والسعي وراء السلطة.

---

[1]– بودوح السبتي،**مذكرات المجاهد بودوح السبتي"بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962**، مطابع عمار قرفي، باتنة،2002 ،ص ص 135-137.

[2]– علي كافي، **المرجع السابق** ،ص262

[3]– بودوح السبتي، **المرجع السابق** ،ص 141

ثانيا: أطرافه وقراراته

إن الأوضاع داخل الجزائر وخارجها دفعت قيادة الخارج لتفكير بجدية على أن تحمل محمل الجد أسباب اجتماع قادة الداخل بالشمال القسنطيني، واجتماع العقداء بالكاف بتونس ومحاولة معالجة الأوضاع المتدهورة التي أصبحت تعاني منها الثورة الجزائرية.

اجتمعت بذلك الحكومة المؤقتة في 29 جوان 1959 بالقاهرة ، كان فيه النقاش حاد أدى برئيس الحكومة إلى غقتراح اجتماع مجالس الولايات بعد ذلك ينعقد المجلس الوطني للثورة، ويعاد تشكيل الحكومة المؤقتة وعندما تعذر حضور كل المجالس الولائية اقترح فرحات عباس أن يوكل الأمر إلى عشرة عقداء وهو ما يسمى "اجتماع العقداء العشرة "[1].

واختيرت العاصمة التونسية لتكون مقرا للاجتماع وذلك بداية من الحادي عشر أوت 1959إلى التاسع نوفمبر من نفس السنة، وقد ذكر الرئيس يوسف بن خدة أن الاجتماع دام أربعة أشهر وخمسة أيام وبالضبط دام 125يوما.

أطرافه:

حضر هذا الاجتماع قادة الداخل والخارج وقد كان عدد العقداء الذين حضروا معتبرا، لأن استشهاد البطلين عميروش قائد الولاية الثالثة وسي الحواس قائد الولاية السادسة وهما في طريقهما إلى تونس للمشاركة في الاجتماع بتاريخ 29 مارس 1959 بجبل خامر إلى جانب استشهاد سي امحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة أثر على مشاركة عقداء الداخل [2]. ويمكن ذكر المشاركين في الاجتماع حسب ما ذكره يوسف بن خدة [3]:

- كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف، بن طوبال (الوزراء الثلاثة).
- الحاج الأخضر (قائد الولاية الأولى).
- علي كافي (قائد الولاية الثانية).
- سعيد يازوران (قائد الولاية الثالثة) .
- الصادق دهيليس (ممثل الولاية الرابعة).
- العقيد لطفي (ممثل الولاية الخامسة).

---

[1]–علي كافي، **المرجع السابق**، ص 247.

[2]–رابح لونيسي وآخرون ، **المرجع السابق**، ص 28..

[3]–الطاهر بن حمو، " **لقاء مع الرئيس يوسف بن خدة** " **رجال صنعوا التاريخ** ، دار الخلدونية الجزائر، 2011، ص ص 122-123.

- محمدي السعيد (قائد جيش الحدود الشرقية).
- هواري بومدين (قائد جيش الحدود الغربية).

أما الولاية السادسة لم تكن ممثلة لاستشهاد قائدها كما سبق وأن ذكرنا.

وكان المرجو من هؤلاء المجتمعين تعيين مجلس وطني جديد ليعين بدوره حكومة جديدة ووضع إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة لثورة، والإسراع في معالجة الأوضاع الداخلية قبل استفحال الأمر وانعكاسه سلبا على مسار الثورة وضرورة الإسراع إلى لم شمل قادة الداخل والخارج خاصة بعد التأكد من اختراق السلطات الاستعمارية لصفوف الثورة وزرع الموالين لها بهدف ضرب الوحدة الوطنية.وقد طرحت أثناء الاجتماع عدد من المشاكل كما قدم ممثلوا الولايات وثائق مكتوبة تثبت تزكية مجالس الولايات لهم،كما قدم كل ممثل تقريره عن وضعية ولايته من المرحلة الأخيرة [1].

قراراته:

من خلال التقارير التي قدمها ممثلي الولايات نلاحظ أن التنظيم الإداري والسياسي والعسكري بقي نفسه في الحكومة المؤقتة مثلما وضعه مؤتمر الصومام، و الشيء الذي أخذه الجميع هو نقص الإطارات بذلك أقيمت في بعض الولايات مدارس لتكوين الإطارات العسكرية والمسؤولين السياسيين ، كما أكدت التقارير على ارتفاع معنويات الجيش عموما[2].

- وبعد دراسة مطولة ومتأنية قرر المجتمعون الإسراع إلى مواجهة المخططات الاستعمارية من خلال توعية الشعب في القرى و المداشر والمدن وتحسيسهم بخطورة هذه السياسة على ثورتهم، ووضع حد لزيادة انزلاقات والتدهور الذي شهدته ساحة الثورة داخليا وإعادتها إلى مسارها الثوري الصحيح، والظهور بقيادة موحدة أمام الرأي العام العالمي والمحلي ، وخاصة الإدارة الفرنسية وتجنيب الكفاح المسلح التشرذم والانقسام [3] .

- كما قرروا إدخال تعديلات على مستوى جيش التحرير الوطني ،وأصبح مجلس الولاية يتكون من خمسة أشخاص بدل أربعة بذلك أصبح مسؤول الولاية يساعده ثلاثة نواب برتبة رائد، نائب عسكري ، نائب سياسي ن ونائب مسؤول عن التموين.

---

[1]- رابح لونيسي وآخرون ، **المرجع السابق**،ص28

[2]- علي كافي، **المرجع السابق**،ص 282.

[3]-رابح لونيسي وآخرون ،**المرجع السابق** ،ص ص 28-29

– وتوصل العقداء أيضا تثبيت وتعيين قادة الولايات إلى قناعة مفادها وضع مكانزمات مفصلة ومضبوطة بمواثيق جبهة التحرير الوطني لحماية الثورة من المخاطر التي تهددها من جهات مختلفة داخلية وخارجية .

– وطرح في الاجتماع موضوع"شق الطاعة من بعض قادة الولايات وعدم امتثالهم لأوامر وزير الدفاع"[1]. من طرف كريم بلقاسم ،مما أدى إلى انقطاعه ورفع الجلسات بضعة أيام وقد كان كريم بلقاسم بذلك يلمح إلى موقف الولاية الثانية الذي رفض الاعتراف بقيادة عسكرية خارج التراب الوطني توجه وتعطي التعليمات والاستراتيجيات والخطط ،كما كشف الاجتماع بعد أن أسفر على تشكيل مجلس وطني للثورة أبعد منه الأمين دباغين، أحمد توفيق المدني ، محمد الشريف ، محمد لبجاوي، صلاح لوانشي، عبد المالك تمام، وتشكل المجلس الجديد من قادة عسكريين ومن ممثلي جبهة التحرير الوطني في فدرالية فرنسا ومن ممثلي جبهة التحرير في كل من المغرب وتونس ، كما عزز المجلس بتعيين قادة مجلس الولايات وضع المجلس قادة الحدود علي منجلي، قايد أحمد، علي سواحي، عمار رحابي، الطاهر الزبيري، ولم يدخل الضباط السابقين في الجيش الفرنسي بسبب معارضة علي كافي، بن طوبال، وانتهى الاجتماع بعد الاتفاق على عقد دورة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس يوم 16 ديسمبر 1959.وانتهى الاجتماع بعد أن أنهت اللجان الفرعية عملها فأعدت الوثيقة وأرسلت استدعاءات غلى جميع أعضاء مجلس الثورة لحضور مؤتمر طرابلس[2].

وما أخذ عن هذا الاجتماع أنه أثار ردود فعل بعض القادة داخل المجلس وخارجه إذ اعتبروا التعديلات التي قام بها تدخل من طرف العسكريين في شؤون سياسية.

كما سجل على الاجتماع مأخذ آخر تمثل في أنه أخذ على عاتقه تعديل مؤسسات الثورة دون الرجوع إلى الهيئات المكلفة بذلك وهذا ما يعني أن ما قام به العقداء العشرة تجاوز إذ اعتبره بعض قادة الثورة انقلابا صارخا ضد المؤسسات والهيئات القائمة[3]

وقد فند العقيد علي كافي هذا الرأي واعتبر ما قام به العشرة شرعي لأن الهدف هو الإعداد والتحضير الدقيق لجدول أعمال مفصل وواضح يعرض على مجلس الثورة، كما أكد أن العقداء العشرة أصبحوا عبارة عن لجنة تحضيرية لاجتماع طرابلس و في الحقيقة أن هدا

[1]– محمد عباس ، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية تاريخية** ،ط2، دار هومة ، الجزائر ،2009 ،ص 109

[2]– علي كافي، **المرجع السابق**، ص 262

[3]–**المرجع نفسه** ، ص 266

لاجتماع كان منعرجا حاسما خطيرا و موضوعيا في نفس الوقت تخللته انقطاعات نتيجة رفع عدة جلسات بصورة عنيفة فقد ظهرت في جلسات الاجتماع رواسب و خلافات و صراعات يمكن إرجاع مصدرها إلى مؤتمر الصومام .

المبحث الرابع: اجتماعات طرابلس من 1959 إلى 1962.

بعد اجتماع العقداء العشرة بالعاصمة التونسية التي حملت الحكومة المؤقتة مسؤولية إيجاد حلول لمشاكل الثورة والذي حضر بدوره لاجتماع طرابلس. إذ بانتهاء هذا الاجتماع تم إرسال استدعاءات إلى جميع أعضاء مجلس الثورة لحضور"مؤتمر طرابلس" .وبذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات في الفترة الممتدة من 1959الى 1962 شكلت طرابلس الغرب ميدانا لها .فإلى أي مدى استطاعت هذه الاجتماعات أن تساهم في بلورة الأزمة التي شهدتها الجزائر خلال صائفة 1962؟ وبمعنى آخر ماهي ظروف انعقادها وفيما تمثلت القرارات التي تمخضت عنها؟.

أولا: اجتماع طرابلس الأول(من 16 سبتمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960)

في أواخر شهر ديسمبر عام 1959التأم شمل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، وعقدوا مؤتمرهم الثالث في إطار دورة عادية من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وذلك لبحث آخر التطورات السياسية والعسكرية على الساحة الجزائرية وعرض المشاكل التي تواجهها وما يجب عمله في المستقبل[1].

الأطراف:

شكل المجلس الوطني للثورة لجنة ثلاثية ضمت محمدي السعيد مسؤول قيادة أركان الشرق، وهواري بومدين مسؤول قيادة أركان الغرب وسعد دحلب وذلك لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة واقتراح الوزراء وخلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين الذي بقي حر وعلى قيد الحياة إلا أنه وبعد مشاورات بين الأعضاء تقرر التوجه إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة الثانية وذلك لقدرته الكبيرة على التفاوض.كما اتخذت ترتيبات خاصة بالوزراء فاقترحت اللجنة قائمة الحكومة على المجلس حيث يتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة ويعين كريم نائب للرئيس ويكلف بالشؤون الخارجية ومن أجل تسيير الحرب تم اقتراح لجنة وزارية من (بن طوبال–بوصوف–كريم بلقاسم)[2].

---

[1]– عبد الوهاب بن خليفة،**تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال** ،دار طليطلة، الجزائر ،2009 ص 220.

[2]– عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر (د ت)، ص ص (76–77)

وقد كان الاقتراح مفاجئا لكل من فرحات عباس وكريم بلقاسم على حد سواء ، حيث دخل هذا الأخير في جدال مع سعد دحلب استمر لمدة يومين حول إلغاء وزارة الحرب وعدم تحكمه في العمل الدبلوماسي، وفي الأخير اقتنع كريم بردود سعد دحلب ووافق على الاقتراح شرط أن يكون سعد دحلب معه في وزارة الخارجية، وبهذا أحلت مشكلة الحكومة المؤقتة الثانية حيث يسجل الدارس التي يتمتع بها أعضاء المجلس في اختيار القادة وخضوع هؤلاء لرأي الأغلبية في المجلس تحقيقا للمصلحة العليا للثورة.

قراراته:

بعد أن تم تعيين الحكومة المؤقتة الثانية حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل واتخذ قرارات هامة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وبتنظيم وتعزيز إمكانيات جيش التحرير الوطني،كما درس وضعية الشعب والسياسة التي تسلطها الحكومة الفرنسية لإخماد الكفاح التحريري ومن هذا المنطلق اتخذ إجراءات في الحقل التنظيمي ليكون كفاح الشعب أقوى فاعلية ورسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأهداف الواجب تحقيقها في مجال السياسة الخارجية بحيث تكون المساعدة وما يأتي للثورة الجزائرية من البلاد المحبة للحرية أكثر تنسيقا وأبلغ شأنا[1]. بعد أن درس الأسس التنظيمية للثورة وطرق تكييفها حسب المقتضيات الجديدة لذلك سطر قواعد أساسية ومحاور رئيسية يجب أن تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط التالية:

1- تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذ اقتضت الضرورة ذلك.

2- تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.

3- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

4- القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

---

[1]- يحي بوعزيز ، **من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962** ، ج2، دار البصائر،الجزائر ،2009، ص21.

5- الدخول في مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين والفنيين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب .

6- اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية.

7- دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.

8- إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.

9- تشكيل لجنة مالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر

10- هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا[1].

وفي هذا الإطار تقرر إنشاء لجنة وزارية للحرب تتكون من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال تتولى مهمة الدفاع الوطني، كما تقرر كذلك إنشاء هيئة الأركان العامة أسندت مسؤوليتها إلى الهواري بومدين يساعده علي منجلي وقائد أحمد وعز الدين زراري[2].

وتم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية ،فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني. وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتين فهو صاحب سلطة عليا للثورة الجزائرية وهو البرلمان الذي يعين الحكومة وبناء على توصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجري تعديلا جزئيا على طاقم الحكومة المؤقتة، وانتهى الاجتماع بتاريخ 18 جانفي 1960 بعد ثلاثة وثلاثين يوما، واستلم بذلك فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته يوم 23 جانفي 1960[3].

ثانيا:اجتماع طرابلس الثاني من 9 إلى 19 أوت 1961.

كان أهم حدث في عام 1961 هو اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس بتاريخ 9 إلى 27 أوت 1961 بغية دراسة أوضاع الثورة وتطوراتها ومشاريع تدعيمها في المستقبل فدعت جبهة التحرير المجلس الوطني إلى عقد اجتماع طرابلس أين أسندت إليه تحمل

---

[1]- عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص ص (494-495)

[2]- علي كافي، **المرجع السابق**، ص 257.

[3]- **المرجع نفسه** ،ص 56-59.

مسؤوليته التاريخية بالنظر في هذا الموضوع الأساسي والهام الذي يهدف لدراسة حيثيات القضية الجزائرية [1].

ظروف انعقاده:

عينت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة للجيش كان مقرها غار الدماء الحدودية كما يذكر المجاهد بودوح السبتي، وقد كان التوتر شديدا بين هذه الهيئة الحكومة المؤقتة اثر حادثة إسقاط المجاهدين لطائرة فرنسية سنة 1961 على الحدود التونسية وأسر طيارها الفرنسي حيث طالبت الحكومة تحت الضغط التونسي من قيادة الأركان أن تسلمها الطيار الفرنسي التي رفضت بدورها ذلك، وأمام إسرار الحكومة قرر أعضاء قيادة الأركان الاستقالة في 15 جويلية 1961[2].وعلى اثر ذلك تقرر عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الذي عقد في طرابلس من 9 أوت إلى 27 أوت 1961، وتقرر أن يناقش مسألتين هما مسألة المفاوضات مع فرنسا التي توقفت في "لوقران" بسبب مشكلة الصحراء خلال شهر جويلية 1961. ومسألة القيادة بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة.

أطرافه:

شمل اجتماع طرابلس الثاني طرفين هما الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان اذ أبدى أعضاء الهيئة (علي منجلي وقائد أحمد) معارضتهم الشديدة للحكومة المؤقتة والباءات الثلاث (بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم) وكان السؤال الأول الذي بادرت به هيئة الأركان هو: لماذا لم تطبقوا قرارات الدورة السابقة؟ وكما رأت هيئة الأركان أن الأمور لا ينبغي أن تظل على ما هي عليه ولابد من تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية ، كما اعتبروا أن المفاوضات التي تقودها الحكومة المؤقتة تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد منن الاستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا، كما أكدت على ضرورة توحيد الجيش الموجود في الحدود مع الولايات ووضعه تحت قيادتها[3].

ويبدوا أن هذا التوتر الشديد الذي كانت عليه هيئة الأركان يعود إلى عدم قدرتها على تجاوز خطي "شارل وموريس" مما جعلها توجه ضرباتها نحو الحكومة المؤقتة وفي الاجتماع اقترح بن خدة تشكيل قيادة لجبهة التحرير الوطني تكون أعلى سلطة للجبهة بهدف إضعاف

---

[1]– يحي بوعزيز ، **ثورات القرن العشرين** ، دار البصائر، الجزائر،2009، ص 198.

[2]– بودوح السبتي ، **المرجع السابق**، ص 145–170

[3]– صالح بلحاج ،**تاريخ الثورة الجزائرية** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008، ص ص (478–781)

سلطة المسؤولين الثلاث واستبعاد فرحات عباس عن القيادة لكن اقتراحه هذا وجد اعتراضا قويا من قبل كريم بلقاسم، كما اقترح بن خدة تشكيل حكومة لها سيادة كاملة تتكون من خمسة أعضاء على الأكثر تستقر في الجزائر لأجل تحصين المقاومة والإبقاء على الثقة ووضع كل القادة على توافق.غير أن أغلبية أعضاء المجلس كان لهم رأي أخر تمثل في الوصول إلى تسوية مع المستعمر عن طريق المفاوضات هو الحل الأمثل في ظل صعوبة تحقيق الانتصار العسكري، وعليه تقرر إنشاء لجنة مشاورات لاقتراح حكومة جديدة وضمت اللجنة كل من محمد بن يحي وبوداود عمار ومحمدي السعيد وبعد مشاورات اقترحت تشكيلة حكومية جديدة برئاسة يوسف بن خدة الذي اعتبر الرجل الوطني القادر على إجراء حوار مع هيئة الأركان والراديكالي الذي لن يرضخ بسهولة لمطالب فرنسا، ومنقذ الثورة من الخلافات الناشبة بين قادتها .غير أن قيادة الأركان بعد فشلها في تحقيق طموحاتها قررت مغادرة الاجتماع قبل أن ينتهي وهو ما يعني أن الخلاف مع هيئة الأركان بقي مؤجلا وكان على الحكومة الجديدة أن تواجهه[1].

قراراته:

حدد المجلس في بلاغه النهائي أهداف الثورة وتنظيمها الجديد وفيما نص البلاغ " اجتمع المجلس الوطني للثورة من 9 الى 27 أوت 1961 وقد مجد المجلس الثورة وحيا جيش التحرير الوطني البطل وكل الوطنيين الموجودين في السجون ومراكز التجمع والمحتشدات الاستعمارية ". وحدد مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب الجزائر وصادق على النصوص التي تضبط اتجاه وأهداف الثورة[2].

وصادق على القرارات التالية:

- تشكيل حكومة مؤقتة جديدة أسندت رئاستها لشخصية يوسف بن خدة.
- تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي.

[1]-محمد **حربي, جبهة التحرير الأسطورة والواقع**,تر : كميل قيصر داغر ,دار الكلمة ,بيروت, 1982 .ص233

[2]-يحي بوعزيز، **المرجع السابق**،ص ص 70-71

– تأكيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير بواسطة حل التفاوض الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء وعلى الشعب الجزائري والتعاون على تقديم المساواة باحترام سيادة الشعب[1].

وعلى الرغم من كل هذه الخلافات استمرت المفاوضات مع فرنسا ولعل سبب ذلك أن فرنسا في ذلك الوقت لم تكن في وضع أحسن من الجزائريين، ودخلنا في سنة 1962 بأذيال تلك المشاكل .ذلك أن الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان كان مستمرا.

ثالثا:اجتماع طرابلس الثالث والرابع من 22 فيفري الى 19 مارس 1962

كان عام 1962مزدحما بالأحداث التي عرفت تطورا سريعا على الساحة الجزائرية فمن كانت المفاوضات تجري حديثا في ايفيان وتقترب كل يوم من الوصول إلى حل شريف يرضي الطرفين ويضع حد لمأساة سبع سنوات ونصف ومن جهة أخرى كان أوربيو الجزائر يرتكبون أفضع الجرائم الإرهابية التي تولت منظمة الجيش السرية (OAS) مهمة القيام بها إذ بعد أن تأكدوا من قرب استقلال البلاد، فقرروا أن يغادروها بعد تخريبها كما هدفوا من وراء ذلك لخلق ووضع عراقيل جديدة في وجه المتفاوضين في ايفيان، وفي ظل هذه الظروف تم عقد اجتماعين اصطلح على تسميتهما اجتماع طرابلس الثالث والرابع.

أ- اجتماع طرابلس الثالث:

نظرا لتطورات التي شهدتها المفاوضات ودخولها مرحلة حاسمة ووصول الطرفين الى مسودة اتفاق استوجب الأمر استدعاء المجلس الوطني للثورة فاجتمع أعضاؤه في دورة استثنائية في طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 درسوا خلالها مختلف جوانب سير المفاوضات نتائجها وأهدافها وحدد في النهاية حدود الإطار الذي يجب أن يستمر فيه سيرها فكلف المؤتمر الحكومة المؤقتة بمواصلة المفاوضات[2].

أطرافه وقراراته:

حضر الاجتماع سبعة أعضاء عن الحكومة المؤقتة وهم: ين يوسف بن خدة، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمدي السعيد، ومحمد يزيد.وثلاثة أعضاء عن قيادة

[1]– صالح بلحاج ، **المرجع السابق** ، ص ص (495–496)

[2]– يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**،المرجع السابق،ص 201.

الأركان وهم: هواري بومدين، أحمد قائد ، علي منجلي، وممثل عن ولاية الأوراس و النمامشة هو مصطفى بن النوي وممثلين عن ولاية وهران وهم: مختار بويزم، وبن حدو بوحجار، وخمسة ممثلين عن اتحادية فرنسا وهم :عمار عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداود، علي هارون، عبد الكريم اللويسي. وخمسة عشر من بقية أعضاء المجلس الوطني للثورة وهم: فرحات عباس، مصطفى بن عودة، محمد بن سالم، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، سليمان دهيليس، محمد حماي، علي كافي، محمد خير الدين ، عبيدي حاج الأخضر، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران، عمر أوصديق ، الطيب الثعالبي، محمد يازوران[1].

كما أرسل عدد من الأعضاء بكولاتهم إلى زملائهم في المجلس أو إلى رئيس الحكومة وهم: الوزراء الخمسة المعتقلين "بأولنوا" وهم حسين أيت حمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر. وعن ولاية قسنطينة رابح بلوصيف، العربي برجم، صالح بوبنيدر، الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس، ومثل ولاية الاوراس أحمد فدال، احسن محيوز، محمد وعلي، آكلي محمد أ ولحاج، الطيب الصديقي، أما ولاية الأوراس النمامشة حصر الطاهر الزبيري.

وقد غاب عن هذا الاجتماع اثنين وعشرين عضوا فقد كان العدد الرسمي لأعضاء المجلس هو 71 عضوا إلا أنه في التصويت تم مشاركة 49 عضوا بعدد من الحاضرين بلغ 33 عضوا[2].

ووفقا للمادة 12 من الفصل الثاني من القوانين الأساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية فان المجلس الوطني للثورة قرر بأغلبية (5/4) أربعة أخماس أصوات الأعضاء الحاضرين وقف إطلاق النار. وبالنسبة للأصوات الأربعة التي عارضت ذلك تمثلت في ثلاثة من قيادة الأركان هم: هواري بومدين، القائد أحمد، علي المنجلي. والصوت الرابع للرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة، وقد تركزت معارضة قيادة الأركان الاتفاقيات ايفيان حول النقاط الأربعة الآتية:

- استمرار التجارب النووية في رقان بالصحراء الجزائرية.
- إبقاء على الهيمنة الاستعمارية في المرسى الكبير بوهران.

---

[1]– ABBAS ferhat : autopsie d une guerre la aorore. edgarnierfreres. Paris. 1981 . p 317.

[2]– إبراهيم لونيسي ، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962–1965)**، دار هومة، الجزائر ، 2007 ، ص ص (12–13)

- مطالبة جيش التحرير الوطني بوضع سلاحه وتعويضه بالقوات المحلية.
- تمتع الأقلية الأوربية بالحقوق المدنية.

ب- اجتماع طرابلس الرابع:

انعقد مؤتمر طرابلس بأيام قليلة قبل الإعلان الرسمي للاستقلال وكان هدفه المعلن رسميا إعداد برنامج بناء الدولة المستقلة الفتية ووضع مؤسساتها شارك فيه تقريب كل القيادات التي برزت أثناء الثورة التحريرية سواء كانت من العسكريين أم السياسيين،من الداخل أو الخارج بما فيها السجناء من القيادة الثورة بعد إطلاق صراحهم ،وما ميز هذا المؤتمر نقطتين هامتين :

- الأحداث التي سبقت انعقاد المؤتمر و التي تميزت بالحرب الضروس المشنة ضد الشعب الجزائري من طرف منظمة الجيش السري الفرنسية (OAS)[1]، و مفاوضات ايفيان يوم 7 مارس، التي انتهت بالتوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، الذي أعلن عليه يوم 19 مارس 1962، في منتصف النهار من طرف بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، وبعدها إطلاق صراح المساجين الخمسة : بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، محمد خيضر، رابح بيطاط[2].
- وتمثلت النقطة الثانية في انقسامات القيادات إلى فريقين فريق الحكومة المؤقتة والفريق التابع لقيادة الجيش .

وفي ظل هذه الظروف تم التحضير لعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومع بداية أفريل أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات وأعضاء المجلس في الداخل والخارج ، ولأول مرة توفرت الشروط لحضور الجميع بهدف إجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل.

والتأم شمل المؤتمر في طرابلس الليبية بتاريخ 27 ماي 1962 إلى غاية 5 جوان 1962، وقد كان هذا اللقاء بمثابة دورة استثنائية نظرا للظروف الطارئة والمستجدات التي تطلبت مجابهتها بحزم لتكفل بمهام الدولة بعد إعلان وقف إطلاق النار. وقد تم تحضير

---

[1]- محمد جغابة،**بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام**، تقديم: محمد العربي ولد خليفة،دار هومة، الجزائر،(دت) ،ص11

[2]- محمد سطيبي ،**العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954-1962**، مذكرة لنيل الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة 2008-2009ص 65.

لبرنامج طرابلس الذي سيتم مناقشته والمصادقة عليه في اجتماع الحمامات بتونس إذ وضع برنامج سمي:برنامج الحمامات أكدته لجنة مشكلة من السادة : محمد الصديق، بن يحي محمد، مصطفى الأشرف ،رضا مالك ،عبد الملك تمام[1].

وانحصر برنامج المؤتمر في نقطتين:

- إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الدولة الجزائرية الجديدة.
- انتخاب قيادة جديدة للجزائر المستقلة ممثلة في (المكتب السياسي) وقد احتدم الخلاف بين المؤتمرين حول تركيبة المكتب السياسي لجبهة التحرير وانقسم قادة الثورة إلى تيارين:
- فريق الحكومة المؤقتة وهم الذين كانوا يريدون توسيع المكتب السياسي وإدخال عناصر جديدة كان الجيش يرفض انضمامها إلى المكتب مثل كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، بن خدة[2].
- فريق قيادة الجيش (هيئة الأركان) اقترح حصر تشكيلة المكتب السياسي في سبع أعضاء هم:الأحرار الخمسة مضاف إليهم كل من محمدي السعيد ، الحاج علا.
- وتمكن التيار الأخير حيازة موافقة الأغلبية، فواصل الاجتماع بعد انسحاب أنصار الحكومة المؤقتة من الاجتماع، وتم تعيين المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ووضع برنامج طرابلس [3].

---

[1]– زيبحة زيدان المحامي،**جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر،2009نص 196.

[2]– مسعود فلوسي، **مذكرات مصطفى مراردة "ابن النوى"شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى،الجزائر،2009،ص 201.

[3]– رابح لونيسي وآخرون ، **المرجع السابق**، ص52.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أزمة صيف 1962 وبداية التصادم

المبحث الأول: أسباب الأزمة وأطرافها

أولا : أطراف الأزمة

1- الحكومة الجزائرية المؤقتة:

أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة سنة 1957 مبدأ إنشاء حكومة مؤقتة وفوض إلى لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية الإعلان عن تأسيسها ، فقد بدأ قادة الثورة يفكرون في تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر ، وذلك أن تشكيل هذه الحكومة ضروري لأنه بدونها ستظل جبهة التحرير الوطني في نظر الرأي العام الدولي مجرد حركة تمرد في حين أن القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية. وبعد تشاور جبهة التحرير مع حكومتي تونس والمغرب الأقصى في مؤتمر طنجة قررت الجبهة تأليف حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في الملتقى وذلك الفترة ما بين 27 و 30 أفريل 1958. وانطلقت الحملة التمهيدية للإعلان عن الحكومة المؤقتة ودشنها الثنائي كريم بلقاسم ومحمود الشريف بحديث لصحيفة المجاهد عدد 7 ماي 1958 أجاب فيها عن أسباب تشكيل الحكومة بالقول : "إن أسباب ذلك عديدة منها تلبية رغبة الشعب الذي عبر عن ذلك أكثر من مرة وتجسيد وجود الأمة والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر بعد أربع سنوات من الحرب[1].

وقررت جبهة التحرير الوطني في 19 سبتمبر 1958 الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفندق الكنتال بالقاهرة وذلك بحضور الصحافة الدولية ودعم الحكومة المصرية، إلا أن أعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين بالقاهرة لم يحضروا عند إعلان تشكيل الحكومة وأوضحت الحكومة الجديدة بأن مقرها النهائي سيكون على

[1]- علي زغدود ، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**،المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار ، الرويبة ، 2004،ص 43

أرض الجزائر وحتى يتحقق الاستقلال يقيم الوزراء في عواصم الدول الشقيقة ،وتبدأ مباشرة مهامها على الساعة الواحدة بتوقيت الجزائر برئاسة فرحات عباس[1].

2-سياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لقد اتبعت الحكومة المؤقتة مجموعة من الأسس أهمها:

- الوفاء للماضي فرغم احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830، ومحوهم للدولة الجزائرية فإن هذه الدولة تبقى استطاع الثوار بعثها من خلال الحكومة الجديدة.
- تعهد الحكومة أمام الشعب الجزائري بتحقيق الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي.
- وضعها أسس المفاوضات مع فرنسا التي تتلخص في حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير.
- الإيمان بالوحدة الفدرالية المغربية بالعروبة الجزائرية بدليل إشارتها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي وبأن معركة التحرر مطلب يخلوا من التعصب الديني التي كانت تشير إليه فرنسا .
- تحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقلية الأوروبية، وذلك بتعهد الحكومة الجزائرية الجديدة بمنحهم حق المواطنة وكل الضمانات الأساسية لمصالحهم المشروعة إذا رغبوا بأن يبقوا كفرنسيين قد يكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به في جميع أقطار العالم المتحضر.
- كما أعلنت الحكومة المؤقتة عن احترامها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب وهذه المواثيق التي عبرت عنها الحكومة المؤقتة الجزائرية في الميدان الدولي[2].

---

[1] - **المرجع السابق**، ص44

[2] -Casbah 532. **Histoire Intérieure de FLN 1954-1962**: GELBERT Meynier
édition.2013.p

1- 1-الحكومة المؤقتة الأولى:

تألفت هذه الحكومة من طبقتين الطبقة الأولى وهي صاحبة القرار وتضم كريم بلقاسم وبن طوبال وباقي الأعضاء مسؤولون أمامهم بما فيهم رئيسها.

وقد سعت هذه الحكومة الى تنظيم الصفوف وتوحيد الكلمة ورفض أنصاف الحلول للقضية الجزائرية ، من ذلك رفضها رئيسها فرحات عباس عرض ديغول الذي أطلق عليه سلم الشجعان وفسرته على أساس أنه دعوى للاستسلام والهزيمة.

كان إنشاء الحكومة المؤقتة إيجابيا لحرب التحرير في الساحة الدولية لأنه وفر الأداة اللازمة للعمل الدبلوماسي لكنه لم يغير شيئا بالنسبة للباقي ،وفي مقدمة الباقي الانقسامات التي ميزت عهد العقداء الثلاثة. وقد سارت الأمور على مستوى القيادة نحو التفاقم الى درجة أصبحت فيها الحكومة جسدا بلا روح وعاجزة عن الفعل والمبادرة طيلة النصف الأول من 1959 بعد أن اشتدت الأزمة اتضح أن الحكومة لا تشكل القيادة وبالتالي فالحركة بدون قيادة فقرر كريم وزميلاه تجميد الحكومة واستدعاء القادة العسكريين لاجتماع في تونس بغية حل الأزمة وتعيين قيادة جديدة.

وبعد تجميد الحكومة تم توزيع العمل، فشكلت لجنتان احداهما لوضع مشروع برنامج و الثانية لإعداد مضروع قوانين اساسية للجبهة و لم تظهر صعوبة في تشكيل اللجنتين .

1-2-الحكومة الثانية:

أقر المجلس الوطني للثورة بطرابلس عن انشاء الحكومة المؤقتة الثانية وقد تشكلت هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس وبقية الأعضاء المذكورين سابقا**. والملاحظ هو تقلص عدد الوزارات فيها من 19 إلى 13 وزارة. ودامت هذه الحكومة من 1960/06/18 الى 1961/08/08 وتتلخص مهام هذه الحكومة في[1] :

- تحديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعلانات المادية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي الفرنسي.

[1]-علي زغدود ، **المرجع السابق** ، ص 86

– أكد المجلس الوطني للثورة مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره والمحافظة على وحدة التراب الوطني بما فبها الصحراء ووحدة الشعب الجزائري، وكلفت الحكومة المؤقتة بتطبيق هذه القرارات، والملاحظ أن الحكومة المؤقتة الثانية تكونت في جو زاد فيه الخلاف بين رجالات الثورة الجزائرية.

1-3-الحكومة المؤقتة الثالثة:

وفي هذه الفترة حدثت تطورات عديدة على صعيد التنظيم الداخلي للثورة ،حيث عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعا له في لا مدينة طرابلس في الفترة من 19 الى 27 أوت 1961، وأصدر في نهاية اجتماعه بيانا أنهى فيه مهمته وأعاد تنظيم الحكومة وأوكل اليها متابعة الصراع السياسي، وهكذا حل يوسف بن خدة محل الرئيس فرحات عباس في رئاسة الحكومة المؤقتة وقد كان أشد تصلب من سلفه، وقد فسر الجانب الفرنسي هذا التعديل الوزاري على أنه اتجاه نحو التشدد وذلك بعد يأس الجزائريين من التفاوض مع الفرنسيين وكان وراء الموقف الجزائري الالتزام الجماعي لأعضاء الجبهة بقرار مؤتمر وادي الصومام والذي لم يكن في وسع أحد منهم الخروج عليها[1].

وقد واصلت الكومة المؤقتة الثالثة المفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس الى أن تم اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وقد ركزت الحكومة على هدف الاستقلال وتقرير المصير منذ بدايتها ،حيث أنها هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري الى أن يعبر عن اختياره بحرية.

3-هيئة أركان جيش التحرير الوطني:

منذ بداية اجتماعات واتصالات ومشاورات طرابلس تجري فكرة تكوين قيادة جيش التحرير، وفي النهاية حصل الاتفاق على تكوين الهيئة وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونيا كما أنها أسندت لها مهمتها التي تتمثل في

[1] – بن يوسف بن خدة ، **اتفاقيات ايفيان** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987 ص 54

تنظيم جيش التحرير إضافة إلى تكوين هيئة من أربع قادة هم كالآتي :هواري بومدين، علي منجلي[1]، قائد أحمد [2]، عز الدين زراري[3].

كما بدأ ضباط الولايات في تحضير أنفسهم للدخول إلى ولاياتهم وكان على رأس هؤلاء: أحمد بن شريف، أعبيد الأخضر، دهيليس سليمان، وبعد محاولات متعددة لم ينجح الطاهر الزبيري واحمد بن الشريف ولطفي الذي استشهد أثناء الدخول يوم 27 مارس 1960 جنوب مدينة بشار فهيئة الأركان كان وزنها ثقيل في كافة الميادين فكان أمامها جيش مفكك يفتقد إلى أقل مبادئ الانضباط وبمعنويات منهارة تجهيزات ضعيفة وإطارات مبعثرة بين السجون كما أنها غير محترمة ولا معترف بها، ومما زاد الطين بلة سيطرة الجيش الفرنسي سيطرة كاملة على الحدود. فبعد مجيء قيادة الأركان أصبح في الحدود جيش تقليدي بتنظيمه وتكوينه وتأطيره وبوجود نظام الطاعة فيه في التسيير المالي[4]

مكنت محاسبتها من تسجيل فائض في ميزانيتها، أشادت الهيئة بتلك الإنجازات وعبرت عن رغبتها في الحفاظ عليها، وأعلنت هيئة الأركان أنها تحتكم إلى أعضاء المجلس الوطني للفصل في نزاعها داخل الحكومة وأوضحت أن ما بقي لها من الأمل يتجه مباشرة نحو السجناء الخمس الذين سيظلون في رأي القضية البارزة الأساسية .

من القرارات التي وافق عليها المجلس الوطني بذل الجهود لفك حصار خط موريس وتموين ولايات الداخل بالسلاح والذخيرة بوفرة كبيرة وكلفت أركان الجيش بهذه المهمة وبدأ بومدين بإعادة تنظيم هذه الأركان وجمع كمية كبيرة من السلاح على الحدود وقام

---

[1]– مناضل في حزب الشعب ،عضو مجلس في الفترة(1947 –1954)،التحق بالثورة في 20 أوت 1955 ،عين قائد في الحدود الشرقية عام 1958 وكان من المعارضين لكريم بلقاسم والرائد ، أنظر محمد حربي ، **الأسطورة و اواقع**، ص 350.

[2]– مناضل في حزب الإتحاد لديمقراطي للبيان الجزائري، انضم إلى الثورة في نهاية 1955 فعين مسؤولا على منطقة فجيع ببشار ثم عضوا في المجلس الوطني بالثورة سنة 1959 .انظر علي كافي، المصدر السابق، ص25

[3]– اسمه رابح زاررري انضم إلى الثورة سنة 1955 ،أوقف في جويلية 1956 إلا انه هرب من السجن أصبح رائد سنة 1958أقف مرة أخرى في نوفمبر 1958 عندما تظاهر بقبول سلم الأبطال غادر إلى تونس 1959 ليصبح عضو المجلس الوطني انظر :محمد حربي ,المرجع السابق, ص3

[4]– محمد زروال ،**إشكالية القيادة الجماعية في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا** ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ،ص (62–64).

بهجوم متكرر على هذا الخط سواء من الشرق أو من الغرب وكان هذا الأخير قويا من حيث استعمال السلاح الثقيل المستعمل، أو من حيث عدد الجنود المجندين وكان أحيانا يفوق الألف مجاهد وفي كل مرة يصطدم الجنود بهذا الجدار المنيع يستشهد منهم عدد كبير ولا يتمكن من اجتيازه إلا عدد قليل والبقية يرجعون إلى مراكزهم في الحدود وقد توالي هذا الهجوم حتى سنة 1962 عند وقف إطلاق النار[1].

أدى الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلى تنافس الرجال تحت طائلة دوافع عدة للحصول على مناصب ومواقع في الخريطة السياسية الجديدة وانشطر عقد القوم وتفرق أشتاتا وفئات [2]:

– الفئة الأولى : أعضاء الحكومة المؤقتة بزعامة بوسف بن خدة ، يساندها العقيد محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة والرائد عز الدين قائد منطقة الجزائر العاصمة .

– الفئة الثانية : هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة العقيد هواري بومدين ويساندها العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى ن والعقيد عثمان قائد الولاية الخامسة، والعقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة.

– الفئة الثالثة : مجموعة تلمسان التي تتشكل من أحمد بن بلة وفرحات عباس ومحمد خيضر ورابح بيطاط على وجه الخصوص .

– الفئة الرابعة : مجموعة تيزي وزو ويقودها كريم بلقاسم وحسين آيت حمد ومحمد بوضياف.[3]

4– جيش التحرير الوطني وقيادته في الحدود الشرقية والغربية:

في الفترات الأولى من الحرب لم يكن لجيش التحرير قوات مستقرة في الخارج منذ البداية كان الانشغال الأول للولايات هو الحصول على الأسلحة و الذخيرة ولم يكن لحل

[1] – صالح بلحاج ،**المرجع السابق** ، ص 495

[2]– حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، دار المعرفة،الجزائر ،2007، ص 237

[3]– محمد العيد مطمر ، **العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى** ،دار الهدى ، عين مليلة، ص ص(180 ،181.)

هذه المشكلة سوى استرجاعها من الجيش الفرنسي أو الحصول عليها من الخارج وأنشأت وحدات متخصصة على الحدود التونسية والمغربية في نقل الأسلحة وإيصالها الى الداخل وهكذا ظهرت وحدات متنقلة ذهابا وايابا بين الداخل والخارج دون استقرار خارج الحدود الجزائرية مع الوقت تزايدت الحاجة إلى الأسلحة تلازما مع هذا الوضع تزايد في تواجد هذه الوحدات ومراكزه بالخارج، وابتداء من سنة 1956 أخذت السلطات الفرنسية التي كانت تعرف الوضع جيدا في قطع مصادر التموين عن الداخل فظهر مشروع بناء الحواجز الحدودية الذي انطلقت أشغاله التنفيذية سنة 1957 فأدى ذلك بشكل متزايد إلى استقرار وحداته على طول الحدود الشرقية والغربية وفي هذه الأثناء كانت ضغوطات الحرب من قمع ومعارك وإنشاء مناطق محرمة وندرة وسائل العيش تدفع بأعداد متزايدة من الجزائريين في المناطق الحدودية الشرقية وبدرجة أقل الحدود الغربية الى مغادرة البلاد لتشكيل مخيمات اللاجئين في تونس والمغرب مما أدى الى زيادة عدد المتطوعين في صفوف الوحدات المرابطة هناك فالسلطات الفرنسية ساهمت من دون قصد في تكوين جيش الحدود الذي ارتفعت قواته وعتاده في هاته المرحلة[1].

في ربيع 1958 كان في الحدود قوي جيش قوي من حيث العدة والعتاد والتأطير من مؤشرات القوة العتادية يذكر أن قوات جيش التحرير في تونس والمغرب بلغت من 15.000 إلى 20.000 رجل في ماي 1958 وأن نفقات الادارة وصيانة للجيش المرابط في الحدود التونسية انتقلت من 550.000 فرنك قديم في أوت–سبتمبر 1957 إلى 50 مليونا في جانفي 1958 يدل على أن العدو سجل ارتفاعا محسوسا في هذه الفترة بسبب كثرة الخروج من الجزائر وقلة الدخول إليها من ناحية وارتفاع عدد اللاجئين المتطوعين من ناحية أخرى كان مستوى التسليح جيدا[2]، إذ كانت هذه القوات مزودة برشاشات مضادة للطيران ومدافع البازوكابل ومدافع ثقيلة ثابتة ، فيما يخص التأطير استفاد جيش الحدود في ذلك الوقت من خدمات ضباط تلقوا تكوينا عسكريا حديثا في المدارس العسكرية في الشرق الأوسط أو في الجيش الفرنسي عند الفئة الأولى نذكر الأسماء الحاضرة في ذلك

[1]– مدني بجاوي بن العربي ،**مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد ومسار** ، دار هومة ، الجزائر ،2012 ، ص 319

[2]– مصطفى بن عمر، **الطريق الشاق إلى الحرية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009. ص 261

الحين عبد الحميد ابراهيمي ، كمال عبد الرحيم ، عبد العزيز قارة ، عبد الرزاق بوحارة وغيرهم أما من الفئة الثانية الملازمين هوفمان وبوعنان وشابو الذين استقالوا من الجيش الفرنسي في سبتمبر 1957 والتحقوا بجيش التحرير الوطني في الخارج[1].

كما رأت جبهة التحرير الوطني أن توسع نشاطها في فرنسا فعملت على تنظيم الجزائريين هناك بأحدث خلايا جديدة وارتفع عدد المناضلين بداخلها فيقول السيد محمد لبجاوى :"بلغت جبهة التحرير منتهى القوة كانت الخلية تضم في المناطق 6-7 محاربين فأصبحت تضم التشكيلة (10-20) والفصيلة (60-100) واللواء (150-300) والقطاع (600-900) والإقليم (1800-2700) والمنطقة (5200-8000) والمحافظة (11000-15000) والولاية (25000-30000).

5-توحيد الجيش الخارجي:

بدأت اعادة تنظيم جيش التحرير الخارجي وتوحيده في أواخر جانفي 1960 وما إن حل الصيف حتى كانت قد أشرفت على نهايتها وظف بومدين من أجل إنجازها بنجاح مؤهلاته الذاتية التنظيمية المعروفة مستفيدا في عمله من دعم بوصوف وبن طوبال ومن تجربته الناجحة في الغرب ومن دروس التجارب الفاشلة التي سبقوه في الشرق.

كان من الاجراءات الفورية التي اتخذها إرغام المئات من الجنود المتواجدين في المدن التونسية والمغربية على العودة إلى الحدود وتغير القيادات التي أسندت إلى غالبيتهم العظمى من تيار المجاهدين واستبعد منها الضباط المحترفين بالنسبة إلى تكوين جيش تقليدي فهم بومدين من التجربة الفاشلة أن العملية لا يمكن أن تتم إلا بدعم القادة الذين شاركوا في حركة المعارضة ومساهمتهم فيها فسارع إلى إطلاق سراح السجناء من الإطارات والجنود المتورطين في الحركة ملبيا بذلك المطلب الأساسي للمقاتلين وهو عودة القادة الذين قاموا باختيارهم كما اطلق سراح الضباط الذين أودعوا السجن في إطار مؤامرة العموري وأرسلهم تحت قيادة النقيب بوتفليقة المدعو سي عبد القادر إلى الحدود بين الجزائر ومالي لإقامة تنظيم جيش التحرير في الصحراء الكبرى وأقبل في الوقت

[1]- خلد نزرا ،**مذكرات اللواء خالد نزار** ، تقديم علي هارون ، منشورات الشهاب باتنة ،1999،ص ص (46-47)

نفسه على إعادة تنظيم الحدود الشرقية [1]، كانت المهمة عاجلة ولا تحتمل التأجيل باستثناء مخيمي الزيتونة والجنوب حيث كانت تقيم على التوالي القوات التابعة للولايتين الثالثة والرابعة بصورة منضبطة كان القسم الاكبر من جيش الحدود التونسية الذي بلغ في ذلك الوقت 12000 رجل يعيش في فوضى عارمة . وضعت تلك القوات بكاملها تحت قيادة موحدة أسندت للنقيب موسى بن أحمد بالنسبة الى التنظيم الاقليمي ، قسم الشريط الحدودي الجزائري الى ثلاث مناطق وضعت تحت سلطة "المجاهدين" المنطقة العملياتية الشمالية وضع على رأسها النقيب بن سالم بمساعدة الشاذلي بن جديد وعبد الغني وفي جنوبها نجد المنطقة العملياتية الجنوبية التي منحت قيادتها لصالح سوفي ومعه سعيد ومحمد علاق ومنطقة ثالثة تمتد من أقصى الجنوب إلى ليبيا أشرف عليها فيما بعد محمد قنز.

في التنظيم الداخلي لقيادة الأركان طبق جزئيا المخطط التنظيمي الذي نجده في القيادات العسكرية الفرنسية التي تضم في جملة مصالح أخرى خمسة مكاتب أساسية فاستكمل بومدين تنظيم قيادته بإنشاء خمس مكاتب متخصصة، أبعد ضباط الجيش الفرنسي سابقا من مهام القيادة المباشرة .وعينوا في المكتب الثالث أو كما سمي (المكتب التنفيذي) المكلف أساسا بالتخطيط للعمليات العسكرية كل هذه المكاتب والفروع الإدارية وضعت تحت إشراف الرائد علي منجلي المكلف في الوقت نفسه بالاستخبارات والاتصالات العامة للهيئة التي أسندت شؤونها السياسية العامة إلى الرائد سليمان[2].

تحقق توحيد الجيش بنجاح عن طريق مراعاة التمثيل في التأطير والقيام بعملية مزج بين مختلف الوحدات والمجموعات السكانية التي كان الجنود ينتمون إليها، أبعد ضباط الولاية الثالثة المرتبطون بطريق بلقاسم من القيادة والتأطير وأسندت إليهم مهام ثانوية من أجل فرض الانضباط الصارم استخدم منذ البداية الإرغام بأشد ألوانه قسوة ألا وهو الإعدام، الفارون مثلا كان الموت عقابهم في هذا الصدد كان العقيد بومدين في شن عهده في الحدود الشرقية بإعدام مجموعة من الضباط الجنود المذنبين ليكونوا عبرة للباقين تحسن مستوى التدريب والتكوين والتسليح كانت النتيجة بعد حوالي ستة أشهر من إنشاء

[1]– عمار جرمان، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير وما بعد الاستقلال**، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 176

[2] – محمد حربي ,الأسطورة **والواقع** ,ص222

قيادة الأركان العامة إذ تحولت قوات الجيش في الحدود الشرقية الغربية إلى جيش متماسك قوي تتوفر فيه مواصفات جيش منظم ومكون و منظبط[1].

ثانيا : أسباب الأزمة :

إن الأزمة التي ظهرت في الجزائر خلال صائفة 1962 لم تكن عسكرية في أساسها بل كانت سياسية هددت الجزائر في وحدتها إذ قسمت الجزائر إلى مجموعات .ومن النقاط التي أحدثت الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني نذكر[2]:

1- اجتماع القاهرة المنعقد في 20 أوت 1957 وما تمخض عنه بخصوص توسيع اللجنة – لجنة التنسيق والتنفيذ – إذ أصبحت تضم تسعة أعضاء هو كريم بلقاسم وعبان رمضان احتفظا بمركزيهما وأدرج سبعة أعضاء عددهم أربعة مسؤولين عسكريين بن طوبال، بوصوف، أوعمران، ومحمود الشريف، وثلاثة مسؤولين سياسيين هم : فرحات عباس، عبد الحميد مهري ، الأمين دباغين، وهذه التركيبة يميزها التناقض الخطير الذي أصبح سمة القيادة منذ هذا التاريخ إلى الاستقلال وتبلورت إفرازاته أكثر بعد الاستقلال، مما يؤدي إلى حرب أهلية.

2- عدم الرجوع إلى قيادات الولايات بالداخل لإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي كانت تمزق القيادة.

3- التغيرات التي شهدتها الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد إذ تم تعيين محمود الشريف عضوا في اللجنة ولا يعرف الولاية أبدا، وتعيين محمد لعموري قائدا لها وهي تدرك جيدا أنه ليس في مستوى قيادة ولاية شامخة كولاية الأوراس. وبذلك عملوا بتكريس الخلافات وزيادة نار الفتنة و العروشية التي عمل قادة الثورة منذ اندلاعها على إخمادها.

4- تأسيس الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 ن وتعيين فرحات عباس على رأسها والذي كان بدوره من الزعماء التقليديين الذين وقفوا دائما ضد الكفاح المسلح

[1]- محمد عباس ، **فصول من ملحمة الجزائر**، دار هومة ، الجزائر ،2012، ص ص (287-288)

[2]- محمد بلعباس ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، دار المعاصرة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2009 ص ص (278-279)

والتحرر الكامل عن فرنسا ثم عدل موقفه وانضم الى جبهة التحرير الوطني سنة 1956 ، وأن أسباب الخلاف عن هذا العمل كما أدلى بها بعض أعضاء مجلس قيادة الولاية الثانية وهي:[1]

* تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بل كانت " قيادة الخارج " قد بعثت اليهم ببرقيات المتكررة ومحتواها : " انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر ".

* إن تشكيل الحكومة المؤقتة لم يتم بالطريقة القانونية أي عدم اللجوء إلى القوانين الأساسية التي تحكم الثورة، إذ لم يحضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولم يقرر وهو الهيئة العليا للثورة الذي يلعب دورين أساسين هما : دور اللجنة المركزية (دور حزبي) ودور تشريعي (البرلمان) .

* عدم استشارة قادة الولايات رغم ان الاتصالات كانت قائمة يومها عن طريق اللاسلكي، كما أن أغلبية المجلس الوطني للثورة كانت في الداخل خاصة بعد سنة 1957. والقيام بتوسيع المجلس وإضافة أعضاء مجلس الولايات إلى المجلس الوطني للثورة بحكم مركزهم.

وبهذا الشكل كان للجنة التنسيق والتنفيذ الاستئثار بسلطة تشكيل الحكومة وتعيين واختيار الوزراء وكتاب الدولة ن دون الرجوع إلى قيادات الداخل الذين وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع فتقبلوا كل هذه الإجراءات للحفاظ على مسار الثورة من شرخ وانفصال الداخل عن الخارج [2].

5- رفض الولاية الثانية الاعتراف بلجنة العمليات العسكرية (COM) التي تأسست إثر اجتماع أول أكتوبر 1958، والتي بمقتضاها تم تأسيس ما يسمى " لجنة العمليات العسكرية شرقية وغربية " تمركزت الأولى في غار الدماء على الحدود التونسية.

الجزائرية وعين على رأسها محمدي السعيد ومعه كل من (عمار بوقلاز ومصطفى بن عودة وأحمد لعموري وعواشرية) والغربية متمركزة في الناضور على الحدود المغربية الجزائرية على رأسها الهواري بومدين ومعه كل من (سليمان دهليس وقايد

---

[1]- **المرجع السابق**، ص280

[2]- علي كافي، **المرجع السابق**، ص 225

احمد)،وقد كان موقف الولاية الثانية حيال ذلك الرفض كون أن هذه الهيئة متركزة في الخارج، ورأت ان ذلك اهانة للثورة ولجيش التحرير الوطني بالذات ورأت بضرورة دخول عناصرها الى داخل التراب الوطني لاستحالة تسيير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل.

خلافات الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان :

ساءت العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إثر حادثة إسقاط المجاهدين لطائرة فرنسية على الحدود التونسية وأسر طيارها الفرنسي[1] ، حيث طالبت الحكومة تحت الضغط التونسي من قيادة الأركان أن تسلمها الطيار الفرنسي(أنظرالملحق01) أمام إصرار الحكومة قرر أعضاء قيادة الأركان الاستقالة في 15 جويلية 1961 [2].وعلى إثرها تقرر عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الذي عقد في طرابلس من 9 على 27 أوت 1961، وتقرر أن يناقش مسالتين هما مسألة المفاوضات مع فرنسا التي توقفت في لوقران بسبب مشكلة الصحراء خلال شهر جويلية 1961، ومسألة القيادة بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الاركان والحكومة المؤقتة[3]، وفي هذا الاجتماع أبدى أعضاء هيئة الأركان (علي منجلي ، وقايد أحمد) معارضتهم الشديدة للحكومة المؤقتة والباءات الثلاث (بوصوف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم)[4].

وكان رد الأركان العامة أن الأمور لا ينبغي أن تظل على ماهي عليه، ولابد من تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية .كما اعتبر أعضاء هيئة الاركان أن المفاوضات التي تقودها الحكومة تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد من الاستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا. وأكدت قيادة الأركان على ضرورة توحيد الجيش الموجود في الحدود مع الولايات ووضعته تحت قيادتها.

---

[1] – الطاهر لآيت حمو،**المرجع السابق** ، ص 127

[2]– مقلاتي عبد الله ، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954–1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ،ص ص (157–158)

[3]– محمد العربي الزبيري,،**تاريخ الجزائر المعاصر**, دارهومة, الجزائر، 2004 ,،ص(275–287)

[4] – بوعلام بن حمودة ، **الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية** ، دار النعمان للطباعة والنشر ، 2012 ، ص ص (591–592)

ويبدو ان هذا التوتر الشديد التي كانت عليه هيئة الأركان يعود إلى عدم قدرتها على تخطي خطي " شال وموريس "، مما جعلها توجه ضرباتها نحو الحكومة المؤقتة، غير أن قيادة الأركان بعد فشلها في تحقيق طموحاتها قررت مغادرة الاجتماع قبل أن ينتهي وتوجهت إلى ألمانيا، وهذا يعني أن الخلاف مع هيئة الأركان بقي مؤجلا وكان على الحكومة الجديدة أن تواجهه [1].

تفاقم الأزمة:

وتمثلت في الوضع المشحون بالخلافات والأحقاد الحادة بين طرفين متصارعين، كالوضع الذي عايشته الجبهة آنذاك وكان ذلك بسبب الهجوم الذي شنه بن بلة وحلفاؤه بعد واقعة طرابلس وتمثل ذلك في الأحداث الثلاثة وهي الاتفاق على المنظمة السرية المسلحة (OAS) واجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان .

- الاتفاق على (OAS) :

والذي جرى بدوره بين الموفد المكون من عبد الرحمان فارس وشوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفة الممثل للهيئة التنفيذية المؤقتة بعد وصولهم من طرابلس بتاريخ 7 جوان 1962 وكان ممثل الطرف الآخر: زعيم المنظمة جان جاك سوزيني الذي جرت الاتصالات بينه وبين عبد الرحمان فارس بوساطة الليبرالي جاك شوفالي، للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين وبمغادرة بن خدة وغالبية الوزراء طرابلس .أثار فارس الموضوع مع بن بلة ومحمدي السعيد بحيث نلاحظ على أن بن بلة من خلال ذلك حاول من عدم اظهار موقفه، فيطرح السؤال هنا : ما هو السبب الذي تركه يمتنع عن ذلك ؟ بالرغم من إلحاح مصطفاي عليه قال نحن هنا أقلية الأغلبية في تونس ولها أن تتخذ القرار. ويضيف بأن موقف الأغلبية يلزم الحكومة بكاملها. وبعد مغادرة الوفد إلى تونس واجتماع الحكومة المؤقتة لشرح المواقف، وتدخل بن خدة لتوضيح حدود الموافقة التي تخص اتفاقيات ايفيانبقوله:" لا تمسوا اتفاقيات ايفيان ولا تقبلوا أي تنازل يمكن أن يفسر في هذا المعنى "[2].

---

[1]–الشيخ سليمان بشنون ،**الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها** ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ص ص (21–22)

[2]– عمار عمورة ،**موجز تاريخ الجزائر** ،ط1، دار الريحانة ، الجزائر ،2002، ص ص (208–209)

وفي يوم 10 جوان بعد عودة الوفد إلى روشي نوار (بومرداس) بصحبة كريم بلقاسم في الوقت الذي كان فيه بوضياف في سويسرا للعلاج .

فأرسل كريم مبعوث له ليلتحق به بعد قيام الحكومة المؤقتة بتقديم طلب للسلطات الفرنسية السماح بدخول ثالثة وزراء للسهر على تطبيق اتفاقيات ايفيان وبدخول بوضياف واستقدام المحافظ السامي كريستيان فوشي للاتفاق مع كريم لإيجاد الحل الذي يمنع التدمير الشامل الذي كانت المنظمة "OAS " تتوعد به في حالة عدم نجاح الاتفاق وفي يوم 17 جوان حيث يمثل هذا التاريخ التجديد في مطالب المنظمة وتمسك مصطفاي باتفاقيات ايفيان وتأكيده على إعلان بيان يتضمن عبارة " الواص" فكان ذلك مقابل وقف الإرهاب الممارس، وتوجيهه نداء للأوروبيين على أمواج الإذاعة الذي كان موجه بوجه خاص لقادة " الواص" مؤكدا على أن الجميع معنيين والمشاركة الجماعية في حفظ النظام العام للبلاد، وكان ذلك على الساعة 19 مساءا. وبعدها مباشرة أعلنت قيادة المنظمة على لسان جان جاك سوزيني أوامر بوقف القتال لمجموعاتها الإرهابية[1].

وبعد حالة التهدئة التي عاشتها المنظمة .لكنها كانت تفكر عن التفاتة من الجبهة لتسهيل المهمة خوفا على ما سيحصل لها بعد تقرير المصير بالعاصمة ففكرت بطريقة المساومة عن طريق تفجير كل ما هو أمامها في إطار تحقيق مرادها، وبعد إعلان الاتفاق قام بن بلة وخيضر ومحمدي السعيد بإدانة ذلك من طرابلس ، وأن الحكومة ليس لها أي علاقة بمثل هذه الأمور. وكذلك آيت حمد وذكر بأن دورها يقتصر على ضمان حفظ الأمن وتوفير الظروف الملائمة للاستفتاء تقرير المصير فقط وكل ذلك راجع إلى تهور مصطفاي وتجاوزه في اختراق القوانين بحيث نلاحظ على مختلف التصريحات نجدها بين ماهو مؤيد وآخر معارض فكان التفاهم على الاتفاقيات مشحون بالخلافات وبقبول بن خدة وكريم وبوضياف التسوية على المنظمة استغل ذلك المعارضون للحكومة وتعاملهم بالتواطؤ معها. وهذا ما دفع بشوقي مصطفاي وأعضاء الجبهة الآخرين إلى إلى الاستقالة يوم 27 جوان من الهيئة التنفيذية المؤقتة وبعد اتفاق 17 جوان كان اللقاء في نظر خصومة في تلك الأجواء المتأزمة .

[1]– بوعلام بن حمودة ، **المرجع السابق** ،ص (580–584)

ولكنه بالنظر لاستقالة مصطفاي وأعضاء الجبهة وقضية كريم ولقاءه السري مع ديغول فكيف إذن تقرر إعداد تقرير المصير ومواصلة العمل في ظل الظروف المتأزمة [1].

المبحث الثاني : انفجار الأزمة

أولا : اجتماع زمورة (24-25 جوان 1962):

تعتبر زمورة من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية ، فهي من الناحية الجيوستراتيجية تمتاز بموقع حصين تحيط به جبال عالية، وغابات كثيفة، موقع محوري بالنسبة للولايات الثلاث الفاعلة في الثورة، ما وفر خاصية فريدة جعل منها منطقة عبور واتصال وإمداد فقدمت بذلك دعما لوجيستيا حيويا للثورة وهذا ما يفسر زخم الأحداث التي شهدتها المنطقة إبان ثورة التحرير المتمثلة خاصة في :

1- المواجهات العسكرية بين المجاهدين والاستعمار الفرنسي التي شهدتها ربوع منطقة زمورة .

2- النزاع المسلح بين جيش التحرير الوطني وأفراد الحركة المصالية .

3- زيارة ديغول المفاجئة.

4- الاجتماع التاريخي لولايات الداخل بزمورة في 24-25 جوان 1962.

أطراف اجتماع زمورة :

في هذه الظروف الحرجة تحركت ولايات الداخل وعقدت اجتماعا في الولاية الثالثة بمنطقة زمورة 24-25 جوان 1962 حضره ممثلون عن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وتونس ن وولايات و مناطق محسوبة على الحكومة المؤقتة، لذلك تغيب عن الاجتماع الولايات الأخرى الموالية لهيئة الأركان (الأولى، الخامسة، السادسة)[2] وحسب شهادة

[1]-بن يوسف بن خدة : **اتفاقيات ايفيان** ،المرجع السابق ،ص54

[2]- GELBERT Meynier :**Histoire Intérieure de FLN 1954-1962** .Casbah édition.2013.p 655

محمد حربي فإن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف قد أرسلا رسالة مساندة وتأييد للمجتمعين في زمورة .

فكانت أهم النصوص التي بدورها أدانت الانقسامات التي نتج عنها انهيار سلطة الحكومة وناشد المجتمعون بضرورة الالتزام بالوحدة إلى غاية الانتخابات وإتباعهم حكومة موحدة، ولعل الغرض من ذلك لإبعاد بن بلة وخيضر عن هيئة الأركان، فقررت الولايات المشاركة بعدم التصرف بصورة انفرادية فتم على اثر ذلك تشكيل لجنة تنسيق وأوكلت لها مهام عديدة وهذا ما يجعلنا نرى بان هناك شيء من المبالغة في التسيير على غرار اعلانها لحالة الطوارئ في اقاليم الولايات المشاركة لأن الوضع الذي كانت عليه الولايات الثلاثة التي انهكتها الحرب تجعلها تمارس كل هذه الصلاحيات الهامة من تشكيل المجلس المقبل وادماج جيش الحدود القوي في قواتها الضعيفة، فنلاحظ أن تصريحهم كان مبني على قناعة ودليل على حيازتهم للشرعية الثورية [1].

كما نجد ان المجتمعين في زمورة كانوا مستاءين من نشاط العربي براجم ورابح بلوصيف لصالح قيادة الأركان في شرق البلاد ولعمل ياسف سعدي ن فتركز حديثهم في زمورة عن موقف الحياد ازاء جميع الأعضاء في الحكومة، بحيث نجد عز الدين كان مناوئا (معارضا) بن بلة ،إذن الولاية الثانية والثالثة ضده وأنصاره ، أما الولاية الرابعة التزمت موقف الحياد، ومنعت بن خدة من عقد التجمعات خاصة في البليدة ، فنجد اجتماع زمورة كان سبب في تصعيد الأزمة، وفي اليوم التالي من الاجتماع جرت فكرة القيام بعزل قيادة الأركان من تونس في هذه الأخيرة انعقد اجتماع للحكومة وتقرر فيه مقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان[2]، فكان التوتر شديدا حول النقطتين فعارضها بن بلة وخيضر وفي يوم 28 جوان غادر بن بلة متجه إلى بنغازي والقاهرة مبررا بأن الحكومة الفرنسية ستقوم باعتقاله بناء على طلب من الحكومة المؤقتة ، فجاء اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان فتحقق ذلك ولم تعد لها أي شرعية [3].

---

[1]- محمد عباس ، **فرسان الحرية شهادات تاريخية** ، دار هومة ، الجزائر،2009 ص 115

[2]- لخضر بورقعة ، **المرجع السابق** ،ص ص (127-128)

[3]- Ali haroun Eté de la DIscourdeAlgerie 1962.ed2.Casbah edition.Alger.2000. p

وفي يوم 30 جوان وجه بن خدة نداء إلى جيش التحرير لعزل قيادة الأركان وتجريد بومدين ومنجلي وقائد من رتبتهم فتمثل رد فعل الأطراف البحث عن أسانيد قانونية للتدليل على ذلك ، لكن لم يكن أحد يعير اهتماما للاعتبارات القانونية، في حيث أعلن بن بلة في اليوم نفسه عدم استطاعته للموافقة على قرار الحكومة. في الوقت نفسه أعلنت قيادة الأركان بأن قراره غير شرعي. وأن المجلس الوطني هو المسؤول على عزلها أما بالنسبة للحكومة وأنصارها اعتبروا أن شرعية العزل تستند للمادة 22 من القانون الأساسي للجبهة في إطار المبدأ القائل : من يعين له حق العزل قانونيا. فكان لبن خدة الحق في عزل قيادة الأركان، وفي نهاية شهر جوان كانت الحكومة أضعف والوضع أسوء وأكثر انقساما لأنه من المستحيل أن تجتمع بكامل أعضائها واتخذت قرار عزل قيادة الأركان [1].

- **اجتماع تلمسان:**

تمركزت مجموعة قيادة الأركان في تلمسان وكان من بين أفرادها بومدين، بن بلة، زبيري ابن يحي، بيطاط، علي منجلي وآخرون وكانت بصدد التفاوض مع جماعة الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) الممثلة في بن خدة ، كريم ن بوضياف، آيت أحمد، سعد دحلب وغيرهم لإيجاد أرضية وفاق، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة ولذلك كان الاقتتال بين جيوش الولايات، لأجل ذلك تم عقد اجتماع لجماعة قيادة الأركان في تلمسان وتم التأكيد أثناء الاجتماع على أنه لم يبق هناك مجال للاتفاق مع جماعة الحكومة المؤقتة لذا لابد من السير إلى مركز القيادة بالعاصمة[2].

ثانيا: التصادم المسلح

تقدمت وحدات الجيش الوطني تدريجيا من الحدود الشرقية والغربية واستقرت أولا في الولايات الموالية لمكتب السياسي أي الولاية الأولى (الاوراس) والخامسة (الغرب) والسادسة (الجنوب) ولكن قد بدأت المناورات منذ جانفي 1962 فقد أرسل بن يوسف بن

[1]– بوعلام بن حمودة ، **المرجع السابق** ، ص 600

[2]– فلوسي مسعود ،**المرجع السابق** ،ص ص (207–208)

خدة رابح زيراري وموسى شارف كعضوين في مجلس الولاية الرابعة ن وفي مارس 1962 أرسل إلى قيادة الولاية الرابعة ضباطا كانوا مارسوا مسؤوليات فيها من قبل وهم سليمان دهيليس(المدعو سي الصادق) وعمر أوصديق (المدعو سي الطيب) وبوعلام أوصديق وعلى أونيسي [1]. فشرح قائد الولاية الرابعة سي حسن (يوسف خطيب) للإخوان أن مجلس الولاية الرابعة قائم وأن التعيينات الجديدة لها أغراض سياسية فتوقفت عملية الاستيلاء على السلطة في الولاية الرابعة ، من جهة أخرى أرسل الضباط أحمد قايد والهاشمي هجرس والشاذلي بن جديد ومحمد عطايلية إلى الولاية الثانية (قسنطينة) للقيام باتصالات سياسية ، فألقي عليهم القبض من طرف قيادة الولاية الثانية وأسروا أياما قلائل قبل اطلاق سراحهم.

بعد دخول وحدات الولاية الرابعة إلى العاصمة يوم 29 جويلية 1962 ألقي القبض على عمر أوصديق ورابح زيراري المعينين للعاصمة من طرف الحكومة المؤقتة ثم أطلق سراحهما وقد اعتبرت قيادة الولاية الرابعة أنها المسؤولة عن العاصمة في شهر أوت 1961 بين أفواج تابعة للولاية الرابعة وأفواج تابعة لسعدي ياسف الذي كلف بتحضير دخول المكتب السياسي في العاصمة[2].

لم تنجح الولاية الثالثة والولاية الرابعة في إقناع المكتب السياسي بإيجاد حل توافقي للخلافات فصرحتا أن نظام جبهة التحرير الوطني سيبقى قائما حتى انتخاب حكومة من طرف المجلس التأسيسي ، فهذه الحكومة هي التي ستتكفل بتحوير جيش التحرير الوطني.

أما تحوير جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي فلن يتم ذلك إلا من خلال المؤتمر المزعوم في آخر سنة 1962.

زيادة على الولاية الأولى والخامسة والسادسة الموالية للمكتب السياسي، سعت الهيئة العامة لجيش التحرير إلى إيجاد إطارات تساندها في الولايات الأخرى أي الثانية والثالثة والرابعة، فهكذا جاءت وحدات من الولاية الأولى والحدود لاحتلال قسنطينة بمساعدة

[1]– رابح لونيسي وآخرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر1830–1989** ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص (50–51)

[2]– هلايلي محمد الصغير ، **شاهد على الثورة في الأوراس** ، دار القدس العربي ، وهران ، 2012 ص

أفواج موالية يشرف عليها المدعو سي العربي الميلي فألقي القبض على قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر وعلى لخضر بن طوبال ثم أطلق سراحهما (في صيف 1962) فوقعت في قسنطينة مناوشات انتهت بقبول صالح بوبنيدر سلطة المكتب السياسي [1].

دخول القوات الموالية للمكتب السياسي إلى العاصمة:

عقد اجتماع في بوسعادة يوم 27 أوت 1962 فأخذ القرار لدخول العاصمة حضر الاجتماع أحمد بن بلة ومحمد خيصر والسعيد محمدي والحاج محمد بن علا وأعضاء هيئة الأركان العامة هواري بومدين وعلي منجلي وأحمد قائد والشريف بلقاسم عضو قيادة الجيش بالغرب كما حضر الاجتماع ممثلوا الولايات الوفية أي الطاهر الزبيري والعربي الميلي (العربي برجم) وبوحجر ين خدو (سي عثمان) ومحمد شعباني. إن البلاغ الصادر من الاجتماع يندد باحتلال العاصمة من طرف وحدات تابعة للولاية الرابعة (ولو أنها موجودة فيها منذ 1960) ويعلن تأخير الانتخابات التشريعية إلى تاريخ 20سبتمبر1962[2].

يوم 30أوت 1962 تلقت وحدات من الولاية الأولى والولاية الثانية والولاية الخامسة والولاية السادسة أمرا بالتقدم نحو العاصمة، وقد سارت الوحدات على ثلاثة محاور: محور المسيلة وسيدي عيسى وسور الغزلان و تابلاط والأربعاء ثم الجزائر بقيادة الطاهر الزبيري ومحور الجلفة وعين وسارة وقصر البخاري والمدية والبليدة ثم العاصمة بقيادة محمد شعباني ومحور تلمسان ووهران والشلف ثم العاصمة بقيادة بوحجر بن حدو .

اتصل الرائدان من الولاية الرابعة لخضر بورقعة ومحمد بوسماحة بالعقيد محمد شعباني في المحور الثاني لتجنب الاشتباك لكن المحادثات لم تنجح شرحا له الموقف الحيادي للولاية الرابعة لكنه صمم على تطبيق أمر السير نحو العاصمة[3] .

---

[1]–علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962**.ت الصادق عماري ، آمال فلاح ، مراجعة مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2012 ،ص 208

[2]– عبد الحميد براهيمي ، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999** ،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، ص ص (84–85)

[3]– عمار جرمان ، المرجع **السابق** ، ص 177

وقعت اشتباكات بين الوحدات في عدد من الأماكن عين وسارة وسيدي عيسى حيث تعاونت وحدات من الولاية الرابعة والولاية الثالثة لوقف مسيرة الأحداث الأخرى وسور الغزلان والشلف حيث دامت الاشتباكات 7 أيام سبتمبر 1962[1].

ولقد تظاهر سكان المناطق لوقف الزحف وفي بعض الأحيان تمددوا على الطريق لمنع الاشتباكات ، وعبر المجاهدون عن غضبهم أمام كل هذه الأسلحة الثقيلة التي كان من المفروض أن توجه إلى القوات الاستعمارية وفي أثناء ثورة التحرير، لجعل حد لهذه المواجهات قبل العقيد سي محند أولحاج (مقران آكلي) قائد الولاية الثالثة والعقيد سي حسن (يوسف خطيب) لقاء مع بن بلة فاتفق الجميع على فتح الطريق أمام وحدات الجيش وعلى قبول مبدأ تحوير جيش التحرير الوطني وعلى المشاركة في تحضير قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية. أما بخصوص المواقف السياسية أي قضية اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعقد مؤتمر جبهة التحرير فقد احتفظ كل واحد منهم بمواقفه.

اندلعت معارك بضراوة واحتدم الجمعان وقاتل المجاهد المجاهد والأخ أخاه والابن أباه ولم ينتبه أحد لحجم الجريمة إلا بعد سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى اشتد القتال ولم نفلح في معرفة أنواع الأسلحة المستعملة ولا أن نحصي عدد المقاتلين الذي كان من بينهم أطفال صغار غرروا بهم ورموهم في قلب المعركة وكان من بينهم من لا يعرف استعمال السلاح أو يحمي نفسه من القصف وكثافة الرصاص لأنهم لم ينصبوا كمائن للعدو ولم يشاركوا من قبل في معارك ضده بحيث كانوا يطلقون الرصاص بكثافة وعشوائية مما زاد في عدد القتلى والجرحى تحولت المنطقة إلى جحيم وأصبح قصر البخاري برلين الثانية ولم نعد نشاهد إلا الموتى والدمار. في غمرة هذا الوطيس حومت طائرة عمودية في ساحة المعركة ثم حطت على مقربة من المتناحرين ونزل منها العقيد حسان وبوسماحة ومعهم رجل طويل القامة قال بعضهم أنه بن بلة لم تتوقف محركات

[1]– محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954**–1962 ،ترجمة كيمل قيصر داغر ، الجزائر (د ت) ص ص (286–287).

الطائرة الرابضة بالقرب من ساحة المعركة ، حمل هؤلاء الثالثة أمرا بوقف التقاتل بين الإخوة وكان ذلك يوم 6 سبتمبر 1962[1].

فهكذا استطاعت وحدات هيئة أركان جيش التحرير الوطني أن تدخل العاصمة يوم 9 سبتمبر 1962 وأن تستقر في الثكن المتروكة من طرف الجيش الفرنسي، مباشرة بعد ذلك أدمجت وحدات الولاية الثانية والثالثة والرابعة في الجيش الذي سمي منذ بداية مسيرته بالجيش الوطني الشعبي (ANP) .

صمت الرصاص صمتا حزينا وخرجت الجماهير عن بكرة أبيها ساخطة باكية رافضة قتال الأشقاء مرددة الكلمة التي غدت إلى اليوم مثلا يضرب وحكمة قاسية تدين التفرقة والعنف "**سبع سنين بركات** "[2].

المبحث الثالث: انفراج الأزمة ونتائجها

الهيئة التنفيذية المؤقتة المؤقتة :

كان بومدين ومؤيدوه يتابعون المفاوضات بالرغم من عدم استصاغتهم لها وقد رأوا أن حقيقة وخلفيات ايفيان تجعل من استقلال الجزائر مجرد استقلال شكلي مجرد من أية لمسة تاريخية وذلك لأن من بين الإجراءات التي تضمنتها اتفاقية ايفيان هو تنصيب هيئة تنفيذية مؤقتة فور وقف القتال ، وهي مختلطة تتشكل من بعض الجزائريين وبعض الفرنسيين ومن ممثلين عن جبهة التحرير الوطني . يقوم بالإشراف على عملية الاستفتاء وان تم لصالح الاستقلال تشرف على انتخابات المجلس التأسيسي خلال 3 أسابيع.

أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية على تعيين السيد فارس عبد الرحمان[1] بتاريخ 26 مارس 1962 رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة كما وافقتا على أعضاء هذه الهيئة وعددهم 12 عضوا منهم ثلاثة فرنسيين وتسعة جزائريين[2]:

[1]– مصطفى بن عمر، **المرجع السابق** ،ص 271

[2]– عبد الحفيظ أمقران الحسني ، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد**، دار الأمة ،الجزائر ،2010، ص 123

ثلاثة مندوبين من الأعيان:

1- عبد القادر الحصار محامي من الليبراليين تلمسان.
2- محمد الشيخ رئيس المجلس الجهوي لوهران.
3- الشيخ إبراهيم بيوض جبهة التحرير الوطني.

خمسة أعضاء يمثلون جبهة التحرير الوطني:

4- الدكتور مصطفاي شوقي مندوب جبهة التحرير بالغرب .
5- بلعيد عبد السلام من مؤسسي اتحاد الطلبة (تابع لوزارة الثقافة).
6- شنتوف عبد الرزاق مدير ديوان وزير الداخلية عبد الله بن طوبال .
7- بن تفتيفة محمد طالب في الصيدلة التحق بالثورة.
8- الدكتور حميدو بومدين ممثل جبهة التحرير الوطني بالدار البيضاء بالمغرب [3].

أولا:انتخابات 20 سبتمبر 1962

إن كيفيات انتخاب المجلس التأسيسي(أنظر الملحق02) حددتها الأمرية التي أمضاها رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس وصدرت يوم 16 جويلية 1962 الدائرة الانتخابية أساسها الولاية وقد كان عدد الولايات خمس عشرة في سنة 1962 وكان عدد المقاعد متناسبا مع عدد السكان، أما نظام الانتخاب فقد اعتمد نظام القائمة والأغلبية بدور واحد[4].

---

[1]- عبد الرحمن فارس من أقبوا عمل كاتبا للعدل في القليعة ثم عضو في فريق الليبراليين الذي كان يتزعمه جاك شوفالي سنة 1957 وضع نفسه في خدمة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا وفي جوان 1958 عرض عليه ديغول منصبا في حكومته

فرفض بإيعاز من جبهة التحرير أوقف سنة 1961 وأطلق سراحه في مارس سنة 1962 أنظر :محمد حربي , الأسطورة والواقع،**المرجع السابق**،ص 264.

[2] – عمار ملاح ، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962** ، دار الهدى ، عين مليلة، 2005 ، ص 139

[3]- مصطفى هشماوي،**جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر** ، دار هومة ، الجزائر (د ت) ص ص (199-200)

[4]- الطاهر الزبيري ، **نصف قرن من الكفاح : مذكرات قائد أركان جزائري** ، ط1، دار الشروق، الجزائر، 2001،ص ص (24-25)

إن المكتب السياسي هو الذي حضر قوائم المرشحين بعد أن طلب من الولايات التاريخية تقديم اقتراحات، فكانت الفرصة ثمينة لإقصاء عدد من الإطارات من طرف المكتب السياسي، يشير عمر بوداود إلى إقصاء حق اتحادية جبهة التحرير بفرنسا في 16 مقعدا فاضطرت الاتحادية إلى تقديم مرشحين في قوائم الولاية الثالثة والولاية الرابعة، فابتداء من أكتوبر 1962 حولت الاتحادية إلى ودادية الجزائريين بفرنسا عين على رأسها مسؤولون جدد.

قدم المكتب السياسي 196 مترشحا للانتخابات ومن بينهم 16 فرنسيا من الجزائر فحصلت القوائم على قبول أغلبية الناخبين زيادة على انتخاب النواب دعي الشعب الجزائري للجواب على السؤال المنصوص عليه في أمرية 17 جويلية 1962 والمتعلق بقبول مبدأ تعين الحكومة من طرف المجلس التأسيسي ومبدأ التشريع من طرف المجلس التأسيسي في انتظار الدستور[1] .

صادق الشعب الجزائري على مشروع القانون الملحق بالسؤال بأغلبية 5.286004 صوتا من بين 5.286004 معبر عنها.

يوم 20 سبتمبر 1962 جرت الانتخابات في ظروف حسنة لأن الشعب الجزائري فضل الرجوع إلى مؤسسات تخدم الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار وسبعة أعوام ونصف من الحرب[2].

يوم 25 سبتمبر 1962 أعلن عن تأسيس " المجلس الوطني التأسيسي " باعتباره أول برلمان للدولة الجزائرية بعد استعادة حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية وتعيين فرحات عباس رئيسا له[3]، ليشرع في صياغة "مشروع الدستور" للدولة الجزائرية المستقلة ومشاريع القوانين الأساسية التي تنظم شؤون الدولة الجزائرية، وقد أعلن في بداية أعماله عن تسمية الدولة الجزائرية واختار لها عنوان " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[1]– محمد عباس ، **خصومات تاريخية** ، دار هومة الجزائر ،2010 ، ص 176

[2]– محمد عباس ، **فصول من ملحمة الجزائر**، المرجع السابق، ص 300

[3]–حميد عبد القادر، **المرجع السابق**، ص ص (243–246)

" وهذا العنوان الذي لا تزال تحتفظ به الدولة الجزائرية رمزا لوجودها ضمن الدول المستقلة ذات السيادة[1] .

راعى الحكومة في التشكيلة التوازن الجهوي وإرضاء المكتب السياسي وهيئة الأركان العامة وتمثيل تشكيلات قديمة كحزب فرحات عباس (من خلال أحمد بومنجل وأحمد فرانسيس) وجمعية العلماء المسلمين (من خلال أحمد توفيق المدني)

ثانيا: نتائج أزمة صيف 1962

ما إن بدأت الجزائر تجفف دموعها وتجمع أشلائها وتلم السلطة أطرافها وتشرع في وضع ركائزها حتى طفت على السطح وجهات نظر عديدة حول أنماط تنظيم وتسيير الدولة المستقبلية وكانت البداية " الديمقراطية والتعددية الحزبية وكيفية الوصول إليها "والكل يحمل نموذجا وتصور مما عناها من ظلم وإجحاف في الحقبة الاستعمارية ،وكسب السيد أحمد بن بلة وحلفائه الذين أوصلوه للحكم الجولة الأولى، بوجود حزب واحد وبقي خارج اللعبة كل من السادة محمد بوضياف وآيت حمد حسين ولحقهم محمد خيذر فيما بعد لأنه لم يكن راضيا على بعض المحيطين بالرئيس ولم يستطع كبح جماحه وحبه للانفراد بالسلطة مستند على ماضيه التاريخي وشعبيته كأول رئيس للجزائر المستقلة مع أنه كان مسؤولا على المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ومكلفا بتحضير مؤتمر الحرب[2].

أما الجانب العسكري الذي يمثله بومدين فكان يحمل مشروعا بدأ التخطيط له منذ أن ترأس هيئة الأركان العامة في 1959 بإعداد جيش قوي عددا وعدة وتنظيما وتقنية تتوفر فيه مواصفات ومقاييس الدولة المعاصرة، والإشكالية التي طرحت بعد الاستقلال، حين استطاع بومدين استصدار مرسوم تغيير اسم جيش التحرير الوطني باسم الجيش الوطني الشعبي وأعاد هيكلته وأصبح لجيش الحدود المتكون في الحقيقة من جيش التحرير الذي أجبرته الظروف للبقاء خارج الحدود، ولم يتمكن من العودة إلى ولاياته الأصلية هو

[1]– بشير كاشه الفرحي ، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)** ، وزارة المجاهدين ، 2007، ص ص (268–269).

[2]محمد بوضياف ، ، **التحضير لأول نوفمبر 1954** ،بعناية وتقديم السيد عيسى بوضياف ، ط1، ، دار النعمان ، الجزائر ، 2010 ص ص (66–67)

الأصل وجيش التحرير بالداخل هو المكمل للجيش الوطني الشعبي، الأمر الذي لم يقبله قادة الولايات بالداخل. واعتبروه خطوة أولى نحو تهميشهم والاستغناء عن خدماتهم في جزائر الغد[1].

أما فيما يخص اختلاف وجهات النظر في تشكيلة هيئة الأركان والسرعة في تسريح أعضاء جيش التحرير دون تأمين مستقبلهم، مما جعل قادة الولايات بالتدخل السريع بإيقاف هذا التهريج وإدماج بعض الإطارات في الحزب محولة الحفاظ على الخط العام للثورة[2].

وفي غمرة تسارع الأحداث والارتجالية في القرارات وبروز بوادر التصدع في هرم السلطة، نسي الجميع سياسيين وعسكريين عدوهم المشترك " الإدارة" التي تركها الاستعمار الفرنسي ملغمة بعدما أفرغها من كل محتوياتها المالية والاقتصادية والتعليمية واتلف كل الملفات والوثائق الشخصية والعامة التي يمكن أن تستعين بها الدولة الجزائرية في المستقبل.

وتركت ترسانتها وأيديها الخفية التي هيأتها لهذا الغرض تنتشر في هياكل الدولة ودواليبها كمرض خبيث ينخر جسد الأمة. وما إن تحكمت هذه الفئة في دواليب السلطة حتى كشرت عن أنيابها وشرعت تمزق بمخالبها كل ما هو رمز للوطنية.

بدأ بزرع الفتنة بين الحكام وتسميم الحياة العامة للمواطنين .وإذلال المجاهدين وذوي الحقوق والمنح والتوظيف والاستخفاف بهم في المعاملات اليومية زيادة على متابعة بعض المجاهدين في المحاكم لأن الثورة قتلت آبائهم وإخوانهم أو أحد أقاربهم، ورغم كل هذا كتم بعض قادة جيش التحرير في الداخل غيظهم كي لا يكونوا سببا في توسيع الهوة بين الأشقاء في انتظار انعقاد المؤتمر واجتياز المرحلة العصيبة بسلام ولا يكونوا طرفا أو سببا في إشعال نار الفتنة وإغراق البلاد مرة ثانية في بحر الدماء. وجاء مؤتمر أفريل 1964 وغابت عنه بعض أقطاب الثورة وركز المتدخلون على انشغالات المواطنين

[1]– محمد درواز، **المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية** ،دار هومة،الجزائر ،2011،ص ص (456-459)

[2]– محمد بلعباس ، **المرجع السابق**،ص320

وتخوفهم من انحراف مسيرة الجزائر من مبادئها وقيمها ومثلها . وطالبوا بتطهير الإدارة ومؤسسات الدولة من الخونة والمندسين والانتهازيين والرجوع إلى مرجعية بيان أول نوفمبر 1954.

أدت هذه الأزمة إلى اختلاط الصفوف في القواعد وإلى التشرذم الواسع في القيادات ومن نتائج هذا الوضع :

- التغافل العفوي أو المقصود عن استمرارية التنافس الرئيسي بين فكرة التحرير الوطني والإيديولوجية الاستعمارية الآنية إلى احتواء المكاسب السياسية التحررية وفراغها من مضامينها الاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، وقد ترتب عن هذا التغافل نتيجتان فرعيتان:

1- الانشغال بالتناقضات الثانوية عن التناقض الرئيسي وهو تصفية الاستعمار.

2- السماح للاستعمار الجديد التكيف مع مرحلة الاستقلال في مأمن ويواصل بناء (القوة الثالثة) بعيدا عن الأنظار ويعمل على تنفيذ مخططاته الاحتوائية في الخفاء، بعد أن ساعد هذه القوة في التسلل إلى صفوف قوات الثورة التحريرية واحتلال مواقع إستراتيجية في قطاعات حساسة مثل الإدارة والجيش خاصة.

- حدوث استقطاب جديد للقيادات والقواعد على أساس الساحة الظرفية التي يغلب عليها الطابع السياسي، بينما كان يجدد العمل ببرنامج طرابلس كمشروع للثورة الديمقراطية الشعبية، وإن الطابع الظرفي السياسي للاستقطاب الجديد أدى بأطراف النزاع إلى البحث عن أنصار لدعم الصفوف في مواجهة الخصوم دون التأكد في هويتهم وانتماءاتهم السياسية والإيديولوجية مسهلين إلى حد كبير مهمة الاستعمار الجديد. وفي نفس الوقت كانت هناك مشاكل ملتهبة تنتظر التسوية مثل : استفتاء تقرير المصير، التصدي لمنظمة الجيش السري جزأرة الشرطة والإدارة، نقل السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، انتخاب مجلس تأسيسي وطني بعد 03 أسابيع فقط من إعلان الاستقلال[1].

[1]-عيسى الجرادي ،**الأحزاب السياسة في الجزائر**،ط1 ،دار قرطبة ، الجزائر ، 2007،ص ص (13-14)

إستنتاج

من خلال دراستنا لموضوع أزمة صائفة 62 استطعنا الوقوف عند عدد من نتائج يمكن حصرها في ما يلي:

*- أن هذه الأزمة التي انفجرت بعد فشل الاجتماع الأخير المنعقد بطرابلس عند التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي وانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر لم تكن وليدة ذاك اليوم بل لها جذور وخلفيات أبعد وأعمق من ذلك نغذ تعود إلى مؤتمر الصومام 1956.

*- إن الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة خلال الفترة الممتدة من (1956-1962) التي كانت من المفترض أن تخفف من حدة الصراع بين قادة الثورة و تضع أسس للدولة الجزائرية الناشئة عمقت من هوة الصراع بتطور هذا الأخير من سياسي إلى عسكري ذهب ضحيته رجالا طالما أخلصوا للثورة والوطن.

*- إن ما شهدته صائفة 1962 من أحداث جعلت الثورة تنحرف عن مسارها الذي حدده مفجري الثورة. وهو ما كان قد حذر منه كثير من هؤلاء القادة ومن بينهم سي أحمد بوقرة بقوله " إياكم وتمزيق الوطن وإياكم وفرض الديكتاتورية على مواطنيكم". لكن هذا ما حدث بعد أزمة صائفة 1962.

*-إن الشرعية الثورية سقطت، تلقائيا، بانقلاب تحالف بومدين - بن بلة على مؤسساتها: المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك في طرابلس، عشية استفتاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال.

*- النقاش حول الشرعية الثورية أو التاريخية بدأ في 1962، حيث دعت أصوات بارزة من جبهة التحرير الوطني من جيل نوفمبر 1954 أن يحمل جيل الاستقلال مسؤولية بناء الدولة. لكن الطموحات السياسية وحب الزعامة أفشلت ذلك، حيث أن أزمة صائفة 1962وضعت حدا لهذه المطالب الجريئة والمحقة والواقعية.

الملاحق

الملحق رقم (01)

اعلان المجلس الوطني التاسيسي الجزائري
باسم الشعب الجزائري

نظرا لاعلان هيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري بتاريخ 19 سبتمبر 1958 ، بتفويض من سلطة الهيئة الوطنية للثورة الجزائرية بتاريخ 27 اوت 1957 ، وتشييد الدولة الجزائرية .

نظرا للاستفتاء الذي جرى في فترة جويلية 1962 والذي عبر الشعب الجزائري بواسطته عن رغبته في استقلال الجزائر التابع بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 ديسمبر 1958 ، والقاضي بتكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

نظرا لتنقل السلطة الناتج عن التصريحات الرسمية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والهيئة التنفيذية بتاريخ 25 سبتمبر 1962 ، هذه التصريحات التي تجعل حدا لسلطة هذين المنظمتين .

نظرا لانتخاب مجلس وطني جزائري الذي دعا لـــه المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائري .

نظرا للنص المتعلق بالاستفتاء في نفس اليوم ، هذا النص الذي يقضي بـــان المجلس مكلف بتهيئة دستور الدولة الجزائرية .

المجلس الوطني التاسيسي يعلـن :

الجزائر جمهورية ديمقراطية وشعبية ، تضمن للمواطنات والمواطنين ممارسة حرياتهم الاساسية وحقوقهم الشرعية .

يصـــــرح :

بصفته منظمة ممثلة للشعب الجزائري ، فهو وحده صاحب السيادة الوطنية وحارسها في الداخل والخارج .

نتيجة لذلك يسجل المجلس :

يسجل المجلس التصريحات الرسمية لكـل مـن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والهيئة التنفيذية والقاضية بجعل حد لسلطتهما .

وهذه الرسالة لها مفعول تشريع اساسي وتدخل حيز التنفيذ بمجرد مصادقة المجلس الوطني التاسيسي عليها ·

الجزائر يوم 25 سبتمبر 1962

وعقب ذلك تدخل السيد محمدي السعيد مقترحا اضافة كلمة اسلامية . لاسم الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ·

وقد عقب السيد فرحات عباس على هذا الاقتراح قائلا بانه يقدر تماما الشاعر التي دفعت بالسيد محمدي السعيد للادلاء باقتراحه . مضيفا انه من البديهي أن الجزائر بلد عربي مسلم ·

ثم واصل السيد فرحات عباس حديثه مبينا انه قد ابلغ بمشروع لائحة خاص بسير الحكومة القبلة ·

وهذا نص اللائحة (8) :

مشـــــروع قـــــرار

نظرا للانتخاب الذي جرى يوم 20 سبتمبر 1962 . حسب طلب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني من أجل تكوين مجلس وطني جزائري ·

نظرا لنص الاستفتاء الذي أجري في نفس اليوم والذي مضمونه تهيئة دستور الدولة الجزائرية من طرف المجلس ·

ان المجلس الوطني يقـرر :

المادة الاولى : للمجلس الوطني التاسيسي :

1 ـ السلطة التاسيسية التي يمارسها باخذ القوانين التاسيسية والتشريعية ·

2 ـ السلطة التشريعية التي يمارسها باقامة القوانين العادية ·

المادة الثانية : يعين المجلس الوطني التاسيسي حكومة للجمهورية عقب استفتاء يوم 20 سبتمبر 1962 ·

وللمجلس في أول الامر ان يوافق على رئيس الحكومة الذي سيؤسس فاته الوزراء اعضاء المجلس ويقدمهم له ويصادق المجلس عليهم بالتصويت .

ويكون رئيس الحكومة والوزراء مسؤولين امام المجلس . ويستطيع هذا الاخير أن يسحب ثقته من الحكومة برمتها أو من وزير أو اكثر . كما يستطيع المجلس ايضا ان يقبل استقالة الحكومة واستقالة وزير أو اكثر .

وعلى الحكومة أو الوزراء المستقيلين أن يستمروا في ممارسة وظائفهم الى ان يعين لهم خلفاء .

المادة الثالثة : ويستطيع المجلس أن يسمح للحكومة في التشريع بطريقة القرارات القانونية في المواد التي لها طابع مستعجل . وذلك في الاجل والشروط المحددة من طرف المجلس .

المادة الرابعة : يعلن رئيس الحكومة باسم الشعب الجزائري القوانين الاساسية والدستورية والقوانين العادية والقرارات القانونية وتكون قد امضيت من طرفه ومن طرف الوزراء المعنيين بالامر والمكلفين بتطبيقها .

ويأمر رئيس الحكومة بنشر النصوص .

وتنشر القوانين وقرارات القوانين في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في شهر على الاكثر بعد التصويت . الا في حالة تحديد الاجل من طرف المجلس . ويبدأ تنفيذها عند نشرها في الجريدة الرسمية الا اذا قرر المجلس عكس ذلك .

المادة الخامسة : السلطة القانونية تمارس باسم الشعب الجزائري من طرف العدالة الجزائرية . في نطاق اختصاصاتها المحددة بالقوانين حول النظام العدلي .

المادة السادسة : ولهذا القرار الدستوري قوة قانون اساسي . ويطبق حينما عند المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني التاسيسي .

فصل في الجزائر يوم 25 سبتمبر 1962
الموافق ليوم 26 ربيع الثاني 1382

المصدر: قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة،ج3،دار لبعث، قسنطينة،1991،ص334-336

الملحق رقم (02)

صورتين من بقايا طائرة التي أسقت بالحدود الشرقسة سنة 1961 و أسر قائدها فريدريك قايارد

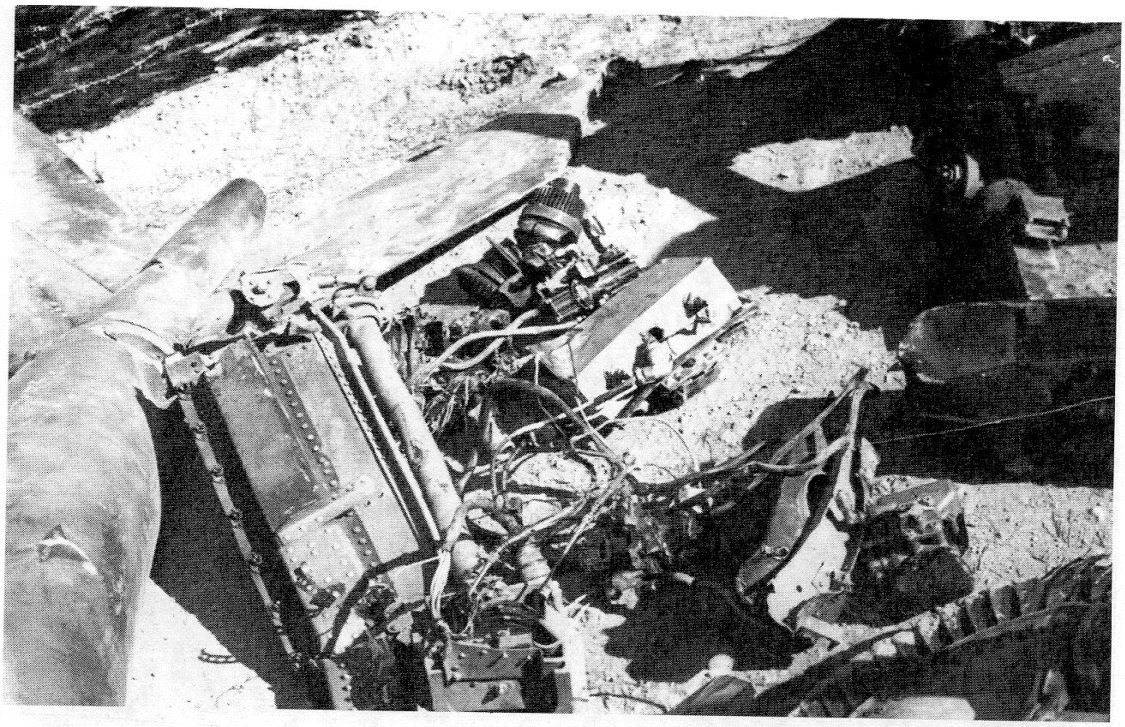

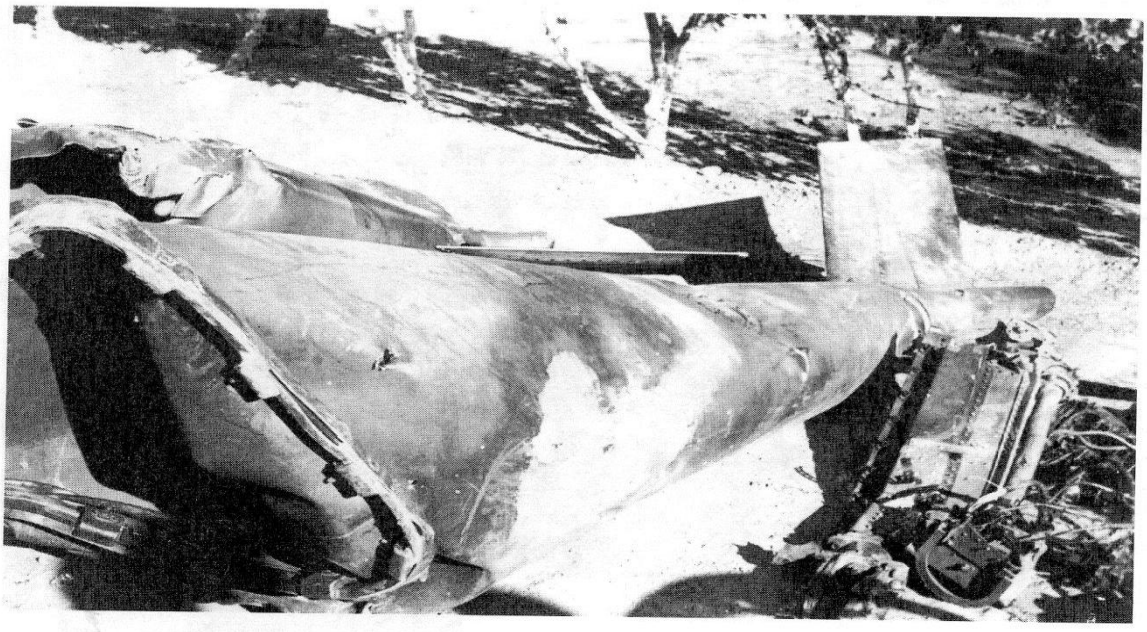

المصدر: بودوح السبتي ، مذكرات بودوح السبتي بعض حقائق لثورة المعاشة بايجابياتها و سلبياتها1955- 1962 ، باتنة ، 2002، ص244.

قائمة المراجع

1. أحمد طالب الابراهيمي ، مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965) ، ج1 ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007.
2. أزغيدي محمد لحسن ،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989.
3. أمقران الحسن عبد الحفيظ ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد ، دار الأمة للطباعة والنشر ، الجزائر ،2010.
4. آيت حمو الطاهر، لقاء مع الرئيس يوسف بن خدة "رجال صنعوا التاريخ"،دار الخلدونية،الجزائر،2011.
5. بجاوي بن العربي مدني ، مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 .
6. براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية1958-1999، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2001 .
7. بشنون الشيخ سليمان ،الأزمة الجزائرية جذورها و أبعادها ، دار هومة ، الجزائر،2012.
8. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية،دار الكتاب الحديث ، الجزائر،2008.
9. بلعباس محمد،في تاريخ الجزائر المعاصر،دار المعاصرة للنشر والتوزيع،الجزائر.
10. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر ،2012.
11. بن خلف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال،ط1،دار طليطلة، الجزائر،2009.
12. بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية ، دار هومة،الجزائر،2009.
13. بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987.
14. بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف،ط1،دار النعمان ، الجزائر ، 2004 .

15. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1997.

16. بوداود عمر ،من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد يكلى، دار القصبة، الجزائر ،2007.

17. بودوح السبتي، مذكرات المجاهد بودوح السبتي "بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962، مطابع عمار قرفي، باتنة،2002.

18. بورقعة لخضر ، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة ، الجزائر ،2000 .

19. بوضياف محمد ، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم: عيسى بوضياف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر،2010.

20. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 ،ط2،شركة دار الأمة،الجزائر،2010.

21. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 ،ج2،ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996.

22. بومالي حسن ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،(د ن ت).

23. جرادي عيسى،الأحزاب السياسية في الجزائر،ط1،دار قرطبة،الجزائر،2007.

24. جغابة محمد، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام (قراءة في البيان)،تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة،الجزائر،1999.

25. حربي محمد، جبهة التحرير الأسطورة والواقع،تر : كميل قيصر داغر، دار الكلمة،بيروت،1982.

26. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

27. حناشي هابت، المحنة الجزائرية شهود يتكلمون ،منشورات البرزخ،الجزائر،2009.

28. خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم علي هارون ، منشورات الشهاب، الجزائر،1999.

29. درواز الهادي أحمد ، العقيد محمد شعباني الأمل الألم، دار هومة ، الجزائر،2009.

30. درواز الهادي، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962،دار هومة،الجزائر،2009.

31. الزبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ،ط1 ، دار الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، 2011 .

32. الزبيري محمد العربي،تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962،ج2،منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999.

33. زروال محمد،إشكالية القيادة الجماعية في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا،دار هومة،الجزائر،2010.

34. زغدود علي ، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية،المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار ، الرويبة ، 2004.

35. زهير احدادن ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-،1962 مؤسسة احدادن للنشر ،الجزائر ،2007.

36. زيدان المحامي زيبحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة،دار الهدى،الجزائر،2009.

37. سعد دحلب ، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007 .

38. الشاذلي بن جديد ، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1999 ، ج1 ،دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2011 .

39. الشريف محمد عباس ، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،الجزائر ، 2004.

40. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر (المراحل الكبرى) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، (د.ت).

41. الصغير مريم ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954- 1962) ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر.(د ن ت).

42. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية1945-19623، دار القصبة، الجزائر، (د ن ت).

43. عباس محمد،خصومات تاريخية، دار هومة،الجزائر،2010.

44. عباس محمد،رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة،الجزائر،2009.

45. عباس محمد، فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة،الجزائر،2009.

46. عباس محمد، نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومة،الجزائر،2009.

47. عباس محمد، نصوص ملحمة التحرير، دار هومة،الجزائر،2012.

48. عمار جرمان ،الحقيقة،مذكرات عن ثورة التحرير وما بعد الاستقلال ،دار الهدى،عين مليلة،2007.

49. عمار ملاح ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962 ، دار الهدي ، عين مليلة ،2005 .

50. عمورة عمار ،موجز تاريخ الجزائر،ط1،دار الريحانة، الجزائر،2002.

51. الفرحي كاجه بشير، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)،وزارة المجاهدين،2007.

52. فلوسي مسعود ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى ، دار الهدى ،عين مليلة، الجزائر،2009.

53. قليل عمار،ملحمة الجزائر الجديدة،ج1،ج2،ج3،دار البعث، قسنطينة،(د ن ت).

54. كافي علي ، مذكرات الرئيس علي الكافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 ، ط2 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2011.

a. اللغة الفرنسية:

55. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج2،دار المعرفة،الجزائر،2010.

56. لونيسي رابح، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962،دار هومة،الجزائر،2007.

57. محمد سطيبي العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954- 1962 مذكرة لنيل الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة 2008-2009.

58. مرتاض عبد الملك، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورةالجزائرية1954-1962،دار الكتاب العرب،2006،الجزائر.

59. مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية ،ط1 ،دار النشر، بيروت، 1982.

60. مطمر محمد العيد، العقيد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، عين مليلة،(د ن ت).

61. مقلاتي عبد الله،المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012.

62. هارون علي ، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 ،تر: الصادق عماري ،آمال فلاح ،مراجعة مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2012 .

63. هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر1954 في الجزائر، دار هومة الجزائر (د ن ت).

64. هلايلي محمد الصغير ، مذكرات هلايلي محمد الصغير شاهد على الثورة في الاوراس ، دار القدس العربي ، وهران ،2012.

65.يحي بوعزيز ، ثورات القرن العشرين ، دار البصائر، الجزائر،2009.

66.يحي بوعزيز ، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائريـــة 1954-1962 ، ج2، دار البصائر،الجزائر ،2009

1. ABBAS ferhat : autopsie d'une guerre l'orore. edgarnierfreres. Paris. 1981 .
2. Ali Haroun ,L'été de la discorde Algérie 1962 ,ed2,casbah editions , Alger,2000.
3. Ben Khedda Ben yousef,L'Algérie à l'indépendance la crise de 1962, édition dahlab,Alger,1977.
    a. Gelbert Meynier,Histoire Intérieure de FLN 1954-1962,casbah edition,2013.

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
خطة الموضوع	
مقدمة.....	أ - د
الفصل الأول:	
جذور أزمة صائفة 1962.	
المبحث الأول : مؤتمر الصومام (1956).....	
أولا: ظروف انعقاده.....	06
ثانيا: مداولاته.....	16
ثالثا: قراراته.....	18
رابعا: نتائجه.....	19
المبحث الثاني : اجتماع القاهرة من 20أوت إلى 28 أوت 1957.....	
أولا: أطرافه.....	22
ثانيا:قراراته.....	23
المبحث الثالث : اجتماع تونس(من11أوت إلى 9نوفمبر1959).....	
أولا: ظروف انعقاد اجتماع العقداء العشرة.....	
1: الظروف الداخلية.....	25
2:الظروف الخارجية.....	27
ثانيا: أطرافه وقراراته.....	29
المبحث الرابع : اجتماعات طرابلس من 1959 إلى 1962.....	
أولا: اجتماع طرابلس الأول(من 16 سبتمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960).....	33
ثانيا: اجتماع طرابلس الثاني من 9 إلى 19 أوت 1961.....	35
ثالثا: اجتماع طرابلس الثالث والرابع من 22 فيفري الى 19 مارس 1962 .	

1- اجتماع طرابلس الثالث.....	38
2- اجتماع طرابلس الرابع	40
الفصل الثاني:	
أزمة صيف 1962 وبداية التصادم.....	
المبحث الأول: أسباب الأزمة وأطرافها	
أولا: أطراف الأزمة.....	
1- **الحكومة الجزائرية المؤقتة**.....	43
2- **سياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**.....	44
1-1 **الحكومة المؤقتة الأولى**.....	45
2-1 **الحكومة الثانية**.....	45
3-1 **الحكومة المؤقتة الثالثة**.....	46
3- **هيئة أركان جيش التحرير الوطني**.....	46
4- **جيش التحرير الوطني وقيادته في الحدود الشرقية والغربية**.....	48
5- **توحيد الجيش الخارجي**.....	50
ثانيا : أسباب الأزمة.....	52
خلافات الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.....	54
تفاقم الأزمة.....	55
المبحث الثاني : انفجار الأزمة.....	
أولا : اجتماع زمورة (24-25 جوان 1962).....	57
أطراف اجتماع زمورة.....	57
اجتماع تلمسان.....	59
ثانيا: التصادم المسلح	59
دخول القوات الموالية للمكتب السياسي إلى العاصمة.....	61
المبحث الثالث: انفراج الأزمة ونتائجها	
الهيئة التنفيذية المؤقتة.....	63

انتخابات 20 سبتمبر 1962.....	64
ثانيا: نتائج أزمة صيف 1962.....	66
الاستنتاج	70
الملاحق	72
قائمة المصادر والمراجع	77
فهرس الموضوعات	